

الحكومة الشفافة

TRANSPARENT GOVERNMENT

تيسير وصول العموم
إلى معلومات الحكومة

*Developing Public Access
to Government Information*

RIGHTS



CONSORTIUM

سلسلة أبحاث حول حكم القانون



نعمل من أجل

تعزيز

الديمقراطية

ونشرها عبر

العالم

الحكومة الشفافة

TRANSPARENT GOVERNMENT

تيسير وصول العموم
إلى معلومات الحكومة

*Developing Public Access
to Government Information*

شكر وتقدير Acknowledgements

رداً على التحدي الذي يثيره تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون في سائر أقطار العالم، أطلق كلٌّ من منظمة "فريدم هاوس"/بيت الحرية (Freedom House)؛ والمبادرة القانونية للمجموعة الأوروبية-الآسيوية ودول أوروبا الوسطى، التي أعدتها نقابة المحامين الأميركيين؛ والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، أطلقوا مبادرة حكم القانون، واتحاد "رايتس" أو التدريب والدعم العالميّين المقدمين لحقوق الإنسان. فاتحاد "رايتس" يعمد، على السواء، إلى الاستجابة سريعاً لحاجات الديمقراطيات النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وإلى تقديم مساعدة إنمائية على المدى الطويل لهذه الديمقراطيات والبلدان. والهدف من عمله هو تعزيز وسائل حماية حقوق الإنسان وممارستها؛ وتطوير الأطر القضائية، والقانونية، والتنظيمية التي تحصّن المؤسسات الديمقراطية واقتصاديات السوق؛ وتدعيم مؤسسات القطاع القضائي وإجراءاتها؛ وضمان حقّ اللجوء إلى القضاء بشكل عادل ومنصف؛ وتطوير الامتياز التقني وإقامة أحدث النشاطات المستدامة، في مجالَي حكم القانون وحقوق الإنسان.



RIGHTS Consortium
c/o Freedom House
1319 18th Street, NW
Washington, DC 20036
Tel: (202) 296-5101
Fax: (202) 296-5078
www.rightsconsortium.org



NDI
2030 M Street, NW
Fifth Floor
Washington, DC 20036
Tel: (202) 728-5500
Fax: (202) 728-5520
www.ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفّر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون المعهد أيضاً مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكم.

بفضل دعم ماليّ قدّمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومن خلال اتحاد "رايتس"، أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني هذا الكتيب، كجزءٍ من سلسلة منشورات ترمي إلى تزويد الأطراف السياسيين الفاعلين (بمن فيهم البرلمانيون، والمسؤولون في وزارة العدل، وسواهم من المسؤولين الحكوميين، فضلاً عن قادة المجتمع المدني)، بمعلومات عملية ومقارنة عن الخيارات السياسية وخيارات السياسات المرتبطة بمسائل محدّدة من حكم القانون. أما الآراء المستعرضة في هذا الكتيب فلا تُلزم إلاّ المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتأتي سلسلة الأبحاث حول حكم القانون لتكمل سلسلة منشورات تناول فيها المعهد الديمقراطي الوطني شؤون تعزيز القدرات البرلمانية. وقد استعان المعهد وهيئات أخرى بهذه المنشورات لتفعيل الحوار والعمل في مسائل إصلاح الهيئات التشريعية.



أعدّ هذا البحث ديفيد بانيسار، وهو باحث زائر في كلية الحقوق، التابعة لجامعة "ليدز" البريطانية، ومدير مشروع حرية المعلومات الذي أطلقته المنظمة الدولية لحماية الخصوصية (Privacy International)، الكائنة في لندن. وقد عمل السيد ديفيد بانيسار، سابقاً، كعضو باحث في شؤون السياسة لدى "معهد المجتمع المفتوح" (Open Society Institute)، وعضو باحث لدى معهد جون كينيدي للشؤون الحكومية، التابع لجامعة هارفرد، حيث انضمّ إلى مشروع هارفرد المعنيّ بتطوير البنية الأساسية للمعلومات. وهو يجري اليوم أبحاثاً ويكتب مؤلفات عن التطورات العالمية

المتصلة بتيسير الوصول إلى المعلومات وبموضوع الخصوصية. وعمل أيضاً في مجال سياسات المعلومات لِمَا يزيد عن اثني عشر عاماً، فضلاً عن أنه وضع عدة كتب، ودراسات، ومقالات حول حرية المعلومات، وحرية التعبير، وموضوع الخصوصية.

أمّا الأشخاص الوارد ذكرهم أدناه فقد اطلعوا على المسودات الأولى لهذا البحث، فأغنوه بتعليقاتهم، وهم: ك. سكوت هوبلي، مدير برامج الحكم في المعهد الديمقراطي الوطني؛ وريبيكا أوتون لوغن، مسؤولة برامج في المعهد الديمقراطي الوطني، وأماندا سلوت، مسؤولة برامج في المعهد الديمقراطي الوطني.

حقوق النشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٥. كل الحقوق محفوظة. يمكن أن يُعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهدافٍ غير تجارية، شرط أن يعترف القائم بالعمل بأنّ المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية هما مصدر المادة المنشورة، ويرسل إليهما نسخاً عن أية ترجمة.

ترجمة ناتالي سليمان - تاريخ 09/01.2007. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان.

الرجاء إرسال أيّ تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيب إلى: arabictranslation@ndi.org

حقوق النشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٥. كلّ الحقوق محفوظة. يمكن أن يُعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهدافٍ غير تجارية، شرط أن يعترف القائم بالعمل بأنّ المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية هما مصدر المادة المنشورة، ويرسل إليهما نسخاً عن أية ترجمة.

فهرس المحتويات Table of Contents

٧	الفصل الأول: الحقّ في المعرفة
٧	سابقا من الماضي
٨	منافع حرية المعلومات
١٠	من يستعمل حرية المعلومات؟
١٢	الفصل الثاني: تطوير قوانين حرية المعلومات
١٢	الأحكام الأساسية
١٣	بيان الأهداف
١٤	طلب المعلومات
١٤	مؤسسات يشملها قانون حرية المعلومات
١٦	شكل المعلومات
١٧	مهل الاستجابة
١٧	الرسوم
١٨	الاستثناءات
٢٠	الصلة القائمة مع قوانين أخرى
٢١	أشكال الرفض
٢١	الطعون والإشراف
٢٣	العقوبات
٢٣	النشر الطوعي الإيجابي
٢٥	الوصول عبر الوسائل الإلكترونية
٢٥	المصادر الإضافية
٢٦	الفصل الثالث: تطبيق قوانين حرية المعلومات
٢٦	الإطار الزمني للتطبيق
٢٧	هيئة التنسيق المركزية
٢٨	التطبيق داخل الإدارات
٢٨	دور مأمور المظالم / لجنة المعلومات

٢٩ دور المجتمع المدنيّ
٣٠ التدريب
٣١ نسج الشبكات
٣٢ إعادة النظر في التنظيم الإداريّ
٣٣ مراقبة استعمال القانون والتقارير السنويّة
٣٣ المصادر الإضافيّة
٣٤ الخاتمة
٣٤ شؤون تطرح نفسها على المدى البعيد
٣٥ الملحق الأول - قائمة بالقوانين الوطنيّة المتعلّقة بحريّة المعلومات، والمعتمّدة في سائر أقطار العالم
٣٦ الملحق الثّاني - مصادر إضافيّة ومنظمات وطنيّة أخرى معنيّة بحريّة المعلومات
٣٨ الحواشي الختامية

The Right to Know

الحق في المعرفة

لحة تاريخية موجزة عن حرية المعلومات

أقرّ قانون حرية المعلومات الأول في العالم في مملكة السويد، في العام ١٧٦٦. وكذلك، تمّ الاعتراف في فرنسا بالحقّ في المعرفة عن النفقات الحكومية في أواخر القرن الثامن عشر ("إعلان حقوق الإنسان والمواطن"). وكانت كولومبيا هي الدولة التالية التي أقرت قانوناً شاملاً في العام ١٨٨٨. ولاحقاً، قامت دول فنلندا (١٩٥١)، والولايات المتحدة (١٩٦٦)، والدانمارك والنرويج (١٩٧٠)، وهولندا (١٩٨٧)، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا (١٩٨٢) بإقرار القوانين المتعلقة بالحقّ في المعرفة.

تدعو الحكومات إلى السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات، على أنها إحدى الوسائل الآيلة إلى مكافحة الفساد^٣. ودعت مبادئ ريو التي أُطلقت بمناسبة مؤتمر قمة الأرض الذي نظّمته الأمم المتحدة في العام ١٩٩٢، إلى حرية الوصول إلى معلومات بيئية موجودة في حوزة السلطات العامة، تعزيزاً لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالشؤون البيئية^٤. ووقّعت أربعون دولة على اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المعتمدة في العام ١٩٩٧، وهي الاتفاقية حول الوصول إلى المعلومات، ومشاركة العموم في صنع القرار، واللجوء إلى القضاء في ما يتعلق بالشؤون البيئية (اتفاقية أروس)^٥.

وكذلك، فإنّ هيئات دولية أخرى، بما فيها منظمة الدول الأمريكية، والمجلس الأوروبي، وأمانة الكومنولث، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أقرت حق الفرد في الوصول إلى المعلومات الموجودة في حوزة الحكومات.

من الضروريّ أن يطّلع المواطن على معلومات الحكومة، في سبيل تطوير المجتمع المدنيّ والديمقراطيّ وصونه. فالمعلومات تسهّل المعرفة والحوار لدى العموم، وتوفّر لهم مناعة حصينة في وجه أشكال التعسّف، وسوء الإدارة، والفساد. ناهيك عن أنّ الانفتاح والشفافية في عملية صنع القرار يساعدان في الحفاظ على ثقة المواطن في أعمال الحكومة.

Past Precedents

سابقات من الماضي

على المستوى الدوليّ

برز، على المستوى العالميّ، الكثير من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، التي تنصّ على الحقّ في المعرفة^١. فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الأولى من العام ١٩٤٦، أنّ "حرية المعلومات هي حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، وبمثابة اختبار لسائر الحريات التي تكرّسها الأمم المتحدة"^٢. كذلك، فإنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، الصادر في العام ١٩٤٨، والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الصادر في العام ١٩٦٦، يكفلان حقّ الأفراد في البحث عن المعلومات. أخيراً، ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحرية التعبير، مراراً وتكراراً، أنّ الوصول إلى المعلومات هو جزء لا يتجزأ من الحقّ في حرية الكلام.

وكذلك، أقرّ المجتمع الدوليّ بأهمية الوصول إلى المعلومات لدواعٍ أخرى. فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المصدّق عليها في العام ٢٠٠٣،

والأهم هو أن خمسين دولة قد أقرت قوانين شاملة تتعلق بحرية المعلومات أو بالوصول إلى المعلومات.^{١٠} وقد انطلقت موضة إقرار القوانين الشاملة من دول أميركا الشمالية وأوروبا، حيث أقرت جميع البلدان تقريباً القوانين المتعلقة بحرية المعلومات. غير أن هذه الموجة ما لبثت أن كسحت العالم، فبرزت هذه القوانين في عدة مناطق، وفي غير قارة. ففي قارة آسيا، بادرت دول الهند، وباكستان، وتايلاند، وكوريا الجنوبية إلى إقرار القوانين المتصلة بحرية المعلومات، بينما ينظر عدد من البلدان الأخرى حالياً في تشريعات مماثلة. وفي أميركا الجنوبية والوسطى، أقرت ست دول هذه القوانين، بينما تفكر نحو ١٢ دولة أخرى حالياً في الإقدام على تدبير مماثل. أما دولة جنوب أفريقيا، فقد تبنت من جهتها قانون تيسير الوصول إلى المعلومات في العام ٢٠٠٠. وتقوم دول أفريقية أخرى، بما فيها نيجيريا، وغانا، وأوغاندا، وكينيا، بالنظر في تشريعات مماثلة.

تُعتمد قوانين حرية المعلومات على مستويات المقاطعات، والدولة، والبلديات، في عددٍ من البلدان. نذكر من هذه البلدان: الأرجنتين، وأستراليا، وكندا، وألمانيا، والهند، واليابان، والمكسيك، وسويسرا، والولايات المتحدة الأميركية. ففي اليابان وحدها، أقر نحو ثلاثة آلاف مجلس بلدي محليّ مراسيم متعلقة بحرية المعلومات.

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أن الكثير من القوانين المتعلقة بإجراءات إدارية، وبأنظمة بيئية، وبحماية المستهلك أو البيانات، تتضمن أحكاماً تمنح الفرد حق الوصول إلى المعلومات، صوتاً لمصالحه. وتقتضي قوانين أخرى نشر بعض المعلومات لدواعي المصلحة العامة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمحفوظات، والإحصائيات، والانتخابات، والأحزاب السياسية، ومكافحة الفساد.

Benefits of FOI **منافع حرية المعلومات**

أعلن السنك الدولي، في دراسة جرت في العام ٢٠٠٣، أن "الحكومات التي تتمتع بشفافية أكبر، تحكم بشكل أفضل لجهة

يُذكر على سبيل المثال أن منظمة الدول الأميركية قد ساعدت في تطوير التشريعات الخاصة بحرية المعلومات في غواتيمالا وفي دول أخرى من المنطقة، بينما أصدر المجلس الأوروبي في العام ٢٠٠٢ توجيهات لأعضائه بشأن القوانين المرتبطة بالوصول إلى المعلومات. ومنذ فترة وجيزة، بادر المجلس الأوروبي إلى إعداد المعاهدة الدولية الأولى حول الوصول إلى المعلومات.^٦ وكذلك، أصدرت أمانة الكومنولث في العام ١٩٨٠ قراراً تشجّع فيه أعضاءها على إقرار القوانين المتعلقة بحق الوصول، تبعته مبادئ في العام ١٩٩٩ ومشروع قانون نموذجي في العام ٢٠٠٣.^٧

تبنتي الاتحاد الأوروبي توجيهين يقتضيان من الحكومات الوطنية أن تقرّ قوانين حول الوصول إلى معلومات بيئية. بينما تضمنت بعض التوجيهات الأخرى الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والمشتريات، أحكاماً حول حق الوصول إلى المعلومات.^٨ فضلاً عن ذلك، تنص اتفاقيات إقليمية، على مثال اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (OSPAR) الصادرة في العام ١٩٩٢، على حق الوصول إلى المعلومات.

القوانين الوطنية

لعلّ أبرز عمليّات التشريع والتطبيق المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات، كانت على المستوى الوطني. فقد اعتبر عدد كبير من الدساتير الوطنية، بخاصة تلك التي أقرت في السنوات العشرين المنصرمة، حرية الوصول إلى المعلومات في مصاف حقوق الإنسان أو الحقوق السياسية الأساسية. وكذلك أمرت المحاكم في دول الفلبين، والتشيلي، وأوغاندا، الهيئات الحكومية بتوفير المعلومات، عملاً بأحكام دساتيرها، ولو في ظل غياب أي قانون تنفيذي. ورأت أعلى المحاكم في بلدان أخرى، بما فيها بلدان كوريا الجنوبية، وإسرائيل، واليابان، والهند، أن الوصول إلى المعلومات الحكومية يشكل مقوماً مهماً من مقومات حرية التعبير. في الواقع، أمرت المحكمة العليا في الهند لجنة الانتخابات بأن تطلب من المرشحين لمنصب سياسية، نشر معلومات عن سجلاتهم الجنائية، ومقنبياتهم، وديونهم، ومؤهلاتهم العلمية.^٩

الحكومات إلى وضع المعلومات المرتبطة بالمشتريات في متناول الجميع. ففي الهند، مثلاً، حصلت جماعة "ماز دور كيسان شاكتي سانغاثان" (MKSS) Mazdoor Kisan Shakti Sanghathan، وهي جماعة شعبية من الناشطين الاجتماعيين، على معلومات متصلة بأشغال عامة محلية. ثم عقدت جلسات استماع عامة، حيث قرأت الملفات بملء الصوت أمام المجتمع المحلي، كاشفةً بالتالي عن المبالغ المنفقة، حسيماً قليل، على مشاريع المدارس والطرق. ثم سئل بعض أبناء المجتمع عما لو كانت المشاريع قد أُجرت، وعن المبالغ التي تلقوها. وهذا ما سلط الضوء على عدّة حالات كانت فيها المدفوعات الفعلية أدنى من المبالغ التي أوردت السجلات أنها دُفعت لأشخاص لقوا حتفهم، ورُصدت لمشاريع لم يتنه العمل فيها قط، فكشفت النقاب، علناً، عن مبالغ مالية اختلسها مسؤولون فاسدون.^{١٤} أمّا في تايلاند، فقد دعا رئيس الوزراء في الآونة الأخيرة الشعب إلى اعتماد قانون نشر المعلومات الرسمية، لمساعدة الحكومة على الحد من الفساد.

تزايد إمكانية التصدي لأشكال سوء استخدام السلطة على يد قادة سابقين تسمح قوانين حرية المعلومات للحكومات، في بلدانٍ انتقلت حديثاً إلى النظام الديمقراطي، بالابتعاد عن الماضي، ومساعدة المجتمع في أن يفهم بشكل أفضل ما ألمّ بضحايا التعسف الذي ترعاه الدولة، وما حلّ بعائلاتهم. ففي المكسيك، قام الرئيس فوكس، في العام ٢٠٠٢، بنشر جميع الملفات المرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان في السابق، بحيث تسنى للعائلات أن تعرف مصير أحبائها الذين اختفوا.

تحسين فعالية الحكومة

تستطيع حرية المعلومات أن تحسّن تدفق المعلومات داخل الحكومات، في حين تحدّ شدة السرية من قدرة الإدارات الحكومية على تشارك المعلومات، مؤثّرةً بالتالي على فعالية أدائها. وكثيرة هي البلدان التي أعلنت أن إقرار قوانين حرية المعلومات قد حسّن مستوى التنسيق وتطوير السياسات.

مجموعة واسعة من مؤشرات الحكم، كفعالية الأداء الحكومي، والأعباء التنظيمية، والفساد، وكذلك حق التعبير (عن الرأي) والمساءلة، وحكم القانون، والكفاءة الإدارية، وفسخ العقود، ومخاطر مصادرة الملكية، بالإضافة إلى مؤشّر مشترك ما بين الشفافية والفساد.^{١١} فقد ثبتّ عموماً أن القوانين المتعلقة بحرية المعلومات تدرّ على المواطنين والحكومات معاً منافع جمة، نبرزها في ما يلي.

تحسّن المشاركة في العملية الديمقراطية وفهم هذه العملية تزايد قدرة الشعب على المشاركة في العملية الديمقراطية، حين يحصل على معلومات عن نشاطات الحكومة وسياساتها. فالوعي العام حول الأسباب الكامنة وراء القرارات المتخذة يمكن أن يزيد الدعم ويقلل المفاهيم الخاطئة ويخفف سخط الشعب. هذا فضلاً عن أن قوانين حرية المعلومات تمكن أعضاء البرلمان، أفراداً، من الإشراف بشكل أفضل.

تراجع إمكانية صنع القرارات الحكومية انطلاقاً من بواغث مشكوك فيها من المرجح أكثر أن تستند القرارات التي يُقدّر لها أن تُنشر على العموم في النهاية، إلى أسباب موضوعية وقابلة للتبرير. لا بل تعزز الثقة بالحكومة إذا عرف الشعب أن قراراتها ستأتي على قدر توقعاته، وتكون عادلة بالإجمال. فقد رأت لجنة القانون في نيوزيلندا، مثلاً، في العام ١٩٩٧ أن: "افتراض نشر الاستشارات المواقبة لرسم السياسات في النهاية بموجب قانون حرية المعلومات، قد حسّن، في نظرنا، نوعية هذه الاستشارات وزادها شفافية".^{١٢}

تضائل الفرص المتاحة أمام الممارسات المشوبة بالفساد تُعتبر التشريعات المتعلقة بحرية المعلومات أداة رئيسية ضمن مجموعة التدابير الآيلة إلى مكافحة الفساد، باعتبار أنها تقتضي توثيق الأسباب الداعية إلى تزييم العقود وسواها من العمليات المالية، وتبريرها.^{١٣} في الواقع، تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استعمال البيانات الإلكترونية

يستعمل مركز تبادل السجلات وتيسير الوصول إليها (TRAC)، التابع لجامعة "سيراكوز"، قانون حرية المعلومات للحصول على سجلات إلكترونية من مختلف الوكالات الحكومية، بما فيها سجلات عن كل الدعاوى الجنائية الفدرالية، والتفاصيل المتعلقة بكل الموظفين الفدراليين وبوظائفهم. ثم يدمج المركز تلك البيانات بغيرها من المعلومات، كسجلات الإحصائيات السكانية، لتحليل طريقة عمل النظام الوطني لإنفاذ القوانين. وتدرج المعلومات ضمن نظام بحث يركز على شبكة الانترنت، متاح أمام وسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وجماعات أخرى. يُشار إلى أن بعض المنظمات، كمنظمات مراقبة حقوق الإنسان، استعملت هذا النظام لتحليل مدى إنفاذ القوانين الجنائية والمدنية، بما فيها قوانين حماية المستهلك والحقوق المدنية، والقوانين البيئية، ولمقارنة درجة إنفاذها على مر الزمن أو ما بين السلطات. بالإضافة إلى ذلك، حلل أيضاً هذا المركز التحقيقات في حقل الأمن النووي والقضايا الضريبية.

المصدر: الموقع الإلكتروني: <http://www.trac.syr.edu>

المعلومات. فمثلاً، يشير قانون المعلومات الرسمية في نيوزيلندا إلى أن أحد أهدافه في هذا الإطار يتمثل بـ "أن يزيد تدريجياً توافر المعلومات الرسمية".

من يستعمل حرية المعلومات؟ Who Uses FOI

الأفراد

غالباً ما يكون الأفراد أكبر فئة تستعمل حرية المعلومات. ففي الكثير من البلدان، يمثل قانون حرية المعلومات أول التشريعات التي تسمح لهؤلاء بالحصول على سجلات شخصية، والنظر في قرارات الحكومة أو شركات الأعمال التي تؤثر على حياتهم. نذكر، على سبيل المثال، أن موظفي الحكومة في إيرلندا يستعملون حرية المعلومات للحصول على سجلات التوظيف. وفي تايلاندا، مُنعت فتاة من دخول مدرسة حكومية نخبوية، فطلبت والدتها الاطلاع على نتائج امتحانات الدخول

تحسين إدارة السجلات الحكومية وزيادتها دقة

أفضى إقرار القوانين المتعلقة بحرية المعلومات، في كثير من البلدان، إلى تحسين أساليب حفظ السجلات تحسناً ملحوظاً، فيما تقوم وكالات حكومية بإعادة النظر في أسلوب حفظ سجلاتها، تلبيةً للمقتضيات القانونية الجديدة. وفي بعض البلدان، كإيرلندا مثلاً، شكّلت حرية المعلومات جزءاً من إصلاحات إدارية أوسع نطاقاً تشهدها الحكومات.

زد على ذلك أن حق الاطلاع على الملفات الحكومية يكفل دقة السجلات، وعدم ارتكاز القرارات على معلومات مر عليها الزمن.

تدني الحاجة إلى قوانين تنظيمية، وتحسين السلامة العامة

تجمع الحكومات كمّاً هائلاً من المعلومات المرتبطة بنشاطات القطاع الخاص. ويمكن استعمال هذه المعلومات، لدى الكشف عنها، كبديل لإقرار بعض القوانين التنظيمية: فهذا يخول المنظمات غير الحكومية والمواطنين مراقبة الشركات الخاصة عن طريق الإعلان عن بعض الممارسات غير المستحبة.^{١٥} فنشر المعلومات علانية يمكن أن يحدّ الأطراف الفاعلين في القطاع الخاص على تحسين سلوكياتهم، تلافياً للانتقادات والخسائر في السوق التجارية. ويسود اعتقاد في الولايات المتحدة مفاده أن جردة المواد السامة المطلقة قد نجحت في خفض كمية المواد السامة المطلقة داخل البلد إلى نحو النصف.^{١٦} ناهيك عن أن عدداً كبيراً من الدول، بما فيها الفلبين، وإندونيسيا، والمكسيك، والجمهورية السلوفاكية، ينشر معلومات عن المواد الملوثة التي تطلقها الصناعات، كوسيلة لإعلام المجتمعات المحلية بالمخاطر المحتملة.

زيادة الشفافية

من شأن إقرار القوانين المتعلقة بحرية المعلومات أن يفضي عموماً إلى المزيد من الانفتاح في النشاطات الحكومية. فتدرك الحكومات أن نشر القسم الأوفر من المعلومات لا يضير بوظائفها أو بموقعها السياسي. بالتالي، فهي تضع المعلومات أكثر فأكثر في متناول الجميع، وإن كان هذا التدبير لا يدخل ضمن نطاق قانون محدّد من قوانين حرية

بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك، والبيرو، والتشيلي، ثم وضعتها في متناول لجان تقصي الحقائق العاملة في تلك البلدان.

وسائل الإعلام

تشكل حرية المعلومات أداة قوية في يد صحافيين يحتاجون إلى معلومات حكومية لكتابة الأخبار. ولكن وسائل الإعلام، في معظم البلدان، لا تستعمل حرية المعلومات ضمن نطاق عملها اليومي، لأن الحصول على الوثائق يميل إلى أن يكون أبطأ من عجلة تداول الأخبار، ناهيك عن أن الصحافيين يلجأون عادةً إلى مصادر أخرى داخل الحكومة. غير أن استعمال الصحافيين لحرية المعلومات يكون أكثر شيوعاً في بعض التشريعات. ففي إيرلندا، تتقدم وسائل الإعلام بـ ١٢ في المئة من مجموع الطلبات (مع تسجيل تراجع عن نسبة عالية بلغت ١٩ في المئة)، كما أن أهم الصحف تنشر مقالات يومية تستند إلى طلب معلومات بموجب قانون حرية المعلومات.^{١٧} إلا أن غالبية القوانين لا تمنح الصحافيين امتيازات خاصة.

الشركات

يحق للحكومات الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات التي يمكن استعمالها لأغراض تجارية. وهذه المعلومات تشتمل على أبحاث علمية أجرتها هيئات حكومية، أو كلفت جهات معينة بإجرائها (كأبحاث في علم الجينات يكون لها تطبيقات طبية، وبيانات إحصائية يمكن استعمالها في مجال التسويق، وبيانات قانونية وإدارية يجوز إعادة بيعها بشكل ملخص). في العام ٢٠٠٣، صدق الاتحاد الأوروبي على توجيه حول إعادة استعمال المعلومات لأغراض تجارية، فاعترف بإمكانية جمع بعض المعلومات، كقاعدة البيانات الجغرافية والقانونية، وضمها إلى معلومات أخرى، ثم إعادة بيعها.^{١٨}

أحزاب المعارضة

في كثير من البلدان، تحرم الأحزاب السياسية غير المثلة في الحكومة من الحصول على المعلومات المناسبة عن نشاطات الحكومة، ما يمنعها من ممارسة دورها الإشرافي.

إلى المدرسة المذكورة. وعند رد طلبها، تقدمت باستئناف أمام لجنة المعلومات الرسمية التايلانديّة وأمام المحاكم. وفي نهاية المطاف، حصلت على سجلات تكشف عن أن أولاد ذوي النفوذ هم الذين تم قبولهم في المدرسة، حتى لو كانوا قد سجلوا علامات متدنية في الاختبار. نتيجة ذلك، أصدر مجلس الدولة التايلانديّ أمراً يقتضي من جميع المدارس أن تقبل التلامذة طبقاً لمعيار الأهلية وحسب.

وفي دولة جنوب أفريقيا، استعملت الأحكام المرتبطة بالوصول إلى معلومات عن القطاع الخاص، المنصوص عليها في قانون تيسير الوصول إلى المعلومات، من أجل الحصول على سجلات شركة خاصة، بعد أن حرم أحد المساهمين من حق الوصول إليها. كذلك، طبقت أحكام قانونية مماثلة بحق أحد المصارف، لصالح فرد أراد أن يعرف الأسباب الكامنة وراء رفض الطلب الذي تقدم به من أجل الحصول على قرض إسكان. وفي بعض البلدان التي انتقلت حديثاً إلى نظام الحكومة الديمقراطية، غالباً ما يطلب الأفراد الحصول على معلومات عن ممارسات تعسفية ارتكبت بحقهم وبحق عائلاتهم، في ظل نظام سابق. ففي ألمانيا مثلاً، استعمل آلاف الأفراد القوانين التي تنظم حق الوصول إلى ملفات الشرطة السرية في ألمانيا الشرقية سابقاً، لمعاينة طرق تأثير هذه الشرطة على حياتهم. ويستعين باحثون أكاديميون أيضاً بقوانين حرية المعلومات، خصوصاً عند إجراء الأبحاث حول أحداث جارية.

المجتمع المدني

غالباً ما تكون مجموعات المجتمع المدني الفئات الأكثر ظهوراً بين من يستعمل حرية المعلومات. فالمجموعات المعنية بشؤون البيئة تطلب معلومات عن المخاطر البيئية المحتملة. وتمارس مجموعات حماية المستهلك في الولايات المتحدة حق الوصول إلى السجلات الخاصة بالمنتجات، والتقارير حول مراعاة النظافة في مصانع معالجة المنتجات الغذائية. أما النقابات فغالباً ما تتقدم بطلبات للحصول على معلومات عن ظروف من شأنها أن تؤثر على صحة أعضائها أو سلامتهم. وقد تقدمت دائرة محفوظات الأمن القومي في الولايات المتحدة بألاف الطلبات، وحصلت على معلومات من الحكومة الأميركية

Developing FOI Laws

تطوير قوانين حرية المعلومات

بشكل عام، جاء أنجح القوانين نتيجة تضافر جهود الهيئات الحكومية مع المجتمع المدني. فلنخص جيري كيرنيه، رئيس وحدة حرية المعلومات في إيرلندا، العمل الأساسي التحضيري كالاتي:

على أي بلد ينوي اعتماد حرية المعلومات أن يحظى بثقل حاسم يصب في مصلحة تطويرها. وقد اشتمل الثقل الحاسم، في إيرلندا، على دعم سياسي قوي متبادل بين عدة أحزاب، واستعداد الإدارات للانخراط في التغيير، والمساعدة القيمة التي قدمها مسؤولون رئيسيون، والخبرات الغنية التي توافرت لنا، في الداخل والخارج على السواء، من مصادر إدارية، وأكاديمية، ومن خبراء.^{١٩}

طُوّر القانون في إيرلندا بفضل تعاون الإدارات الحكومية في ما بينها، تحت إشراف نائب رئيس الوزراء. فأعدت وثيقة للمناقشة، ثم دُعيت الإدارات الأخرى للتعليق عليها، والتفاوض حول أحكامها. وكان لهذا التمرين، بحسب ما أشارت إليه التقارير، منفعة إيجابية من حيث أنه نشر الوعي حول الموضوع داخل كل الإدارات الحكومية.

أخذ المجتمع الدولي يلعب دوراً مهماً أكثر فأكثر في مجال مساعدة الدول على سنّ قوانين في هذا المضمار. فكما ورد سابقاً، أ قدم عدد من المنظمات، كالمجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة، وأمانة الكومنولث، ومنظمة الدول الأميركية، على مساعدة كثير من البلدان في وضع مسودات لقوانين حرية المعلومات، بالاستناد إلى تجارب دول أخرى.

تكثر، في معظم البلدان، أوجه التشابه بين قوانين حرية المعلومات. أما العناصر الأساسية فهي: حق الفرد في طلب المعلومات من هيئات حكومية، من دون الحاجة إلى تعليل الطلب؛ وواجب الحكومة بالاستجابة للطلب وتوفير المعلومات؛ والحالات الاستثنائية التي تسمح بحجب بعض المعلومات إذا كان نشرها قد يتسبب بأضرار؛ وآليات الطعن داخل الهيئات؛ وبعض طرق المراجعة خارجها. يُطلب من الهيئات الحكومية، عموماً، أن تنشر بعض المعلومات عن أعمالها الخاصة نشرًا طوعياً إيجابياً.

يستعرض هذا الفصل بإيجاز عدداً من العناصر الأكثر تداولاً في قوانين حرية المعلومات، ويقترح "أفضل آليات التطبيق"، استناداً إلى تجارب خبرها ما يزيد عن خمسين بلداً.

Substantive Provisions الأحكام الأساسية

نظراً إلى تنوع القوانين والأنظمة القانونية من بلدٍ إلى آخر، ما من قانون واحد لحرية المعلومات كامل لا تشوبه شائبة، بحيث يصلح تطبيقه أينما كان. لذلك عمدت الدول إلى سنّ قوانينها الخاصة بصيغ مختلفة، ولغير سبب؛ فبعض البلدان سنّ قوانينه كردّ فعل على فضائح معينة أو إذعانا لضغوط دولية، فيما دعت الحاجة، في بلدان أخرى، إلى كشف النقاب عن أحداث الماضي ومواجهتها، لتيسير الانتقال إلى صفة الديمقراطية.

الدخول في التفاصيل ضرورياً للحرص على تسهيل فهمه.

في معظم القوانين، يحدّد بيان الأهداف الافتتاحي أو العنوان المفصل الاتجاه العام لجهة تطبيق القانون. فإذا جاء موسعاً، يمكن أن يبيّن لكل الأطراف أن القانون يرمي إلى زيادة الانفتاح لدى الحكومة. وغالباً ما تستند المحاكم إلى بيان الأهداف الافتتاحي هذا لإجراء مزيد من التحليل حول الأحكام القانونية.

ينبغي ببيان الأهداف أن يحدّد، على المستوى الأكثر عمومية، أن المسار الطبيعي يكمن في الكشف عن المعلومات، وأن كلّ إحجام عن كشفها يجب أن يكون استثنائياً، محدود النطاق والزمن. ولا بدّ من أن يستند أيضاً إلى أيّ أحكام دستورية متعلّقة بحريّة المعلومات.

تشتمل الأمثلة عن بيانات الأهداف على ما يلي:

- جنوب أفريقيا - أن يُسري مفعول الحقّ الدستوريّ للفرد في الوصول إلى أيّ معلومات موجودة في حوزة الدولة، وإلى أيّ معلومات في حوزة شخص آخر، تكون ضروريّة لممارسة حقّ من الحقوق أو حمايته؛ وأن ينصّ على مسائل مرتبطة بهذا الشأن.
- إستونيا - أن الغرض من قانون حريّة المعلومات هو أن يكفل، للعموم ولأيّ فردٍ، إمكانية الوصول إلى معلومات معدّة للاستعمال العام، انطلاقاً من مبادئ حكم القانون الديمقراطيّ والاجتماعيّ الطابع، ومفهوم المجتمع المنفتح، وأن يوجد فرصاً لمراقبة الشعب عند أدائه واجباته العامة.

- رومانيا - أن وصول أيّ فردٍ، بشكل حرّ وغير مشروط، إلى أيّ معلومات تفيد المصلحة العامة، كما هو محدّد في القانون الحالي، يشكّل مبدأ من المبادئ الأساسية التي تركز عليها العلاقات القائمة بين الأفراد والسلطات العامة، عملاً بدستور رومانيا والمواثيق الدوليّة التي تحظى بمصادقة البرلمان الرومانيّ.

ففي البوسنة والهرسك، مثلاً، قام فريقٌ من الخبراء المحليين والدوليين، جمعتهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بسنّ أحد أكثر القوانين تطوّراً في العالم. ولكن، لسوء الحظ، لم يتمّ إقراره بالكامل، نظراً إلى نقص الوعي العام تجاه هذا الموضوع.

وأيضاً، أدّت مجموعات المجتمع المدنيّ الدوليّة دوراً هاماً في مجال مساعدة الحكومات ومجموعات المجتمع المدنيّ للسكان الأصليين، على سنّ قوانين وطنيّة حول حريّة المعلومات. فغالباً ما تتمتع هذه المجموعات بخبرات واسعة في ميادين معيّنة كالقانون، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد، وحريّة الكلام، وتعمل بصفة استشاريّة بالتوازي مع منظمات غير حكوميّة محليّة.^{٢٠}

وضع عددٌ من الهيئات مبادئ توجيهيّة أو قوانين نموذجيّة (أنظر الملحق) يمكن أن تساعد في صياغة نصوص قانونيّة، علماً أن تجارب البلدان الأخرى تصلح أيضاً كأتمثلة توضيحيّة. من هذا المنطلق، استعمل القانون الأميركيّ لحريّة المعلومات على نطاق واسع، وكذلك القوانين الوطنيّة ودون الوطنيّة السائدة في كندا وأستراليا. وبفضل ارتفاع عدد الدول التي تعتمد اليوم قوانين حريّة المعلومات، صار ممكناً إيجاد قوانين مستوحاة من أنظمة قانونيّة مشابهة، بهدف التعلّم منها وإدخال التحسينات على أساسها. لذلك يُنصح بمراجعة المزيد من القوانين المعمول بها حالياً، بما أنّ غالبية الدول أحرزت تقدماً مهماً على هذا الصعيد، استناداً إلى تجارب قامت بها في ظلّ قوانين قديمة جرى تعديلها في مرحلة لاحقة.

Statement of Purpose

بيان الأهداف

بغض النظر عن طريقة سنّ قانونٍ يتعلّق بالوصول إلى المعلومات، من المهم جداً للحرص على أن تكون مقاصده وأهدافه واضحة؛ لأنّ أيّ قانون معقّد أو غامض سيحدّد من تدفّق المعلومات بحريّة. وقد يكون من الضروريّ، في الوقت ذاته، تضمينه عدداً كبيراً من القواعد المفصّلة: ففي جنوب أفريقيا، مثلاً، كان هذا المفهوم جديداً، فاعتُبر

الطلبات على أشكالها

تشرط غالبية الدول أن يتخذ الطلب شكل وثيقة خطية تستند إلى القانون، وتصف المعلومات المنشودة. لا بل إن دولاً كثيرة تشرط أيضاً على المستعلم أن يستعمل استمارة أعدتها الهيئة الحكومية المعنية؛ وقد درجت العادة اليوم على أن تقبل الحكومات طلبات إلكترونية أو عبر الفاكس. كذلك، إن بلداناً كثيرة تتلقى طلبات شفوية، وبالأخص تلك التي تشهد تديناً لمعدلات القراءة والكتابة. ويوصي المجلس الأوروبي بتخفيف الإجراءات الشكلية، تبديداً للعوائق غير الضرورية التي تحول دون الحصول على المعلومات.

تقديم المساعدة ونقل المعلومات

يفرض معظم القوانين على المستعلم أن يتوخى الدقة قدر الإمكان عند وصف المعلومات المطلوبة. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، يشدد قانون تيسير الوصول إلى المعلومات على أن يكون الطلب "مزوداً بما يكفي من المعلومات التفصيلية، كي يتمكن أي موظف من موظفي الهيئة العامة المعنية من تحديد السجل المطلوب أو السجلات المطلوبة."

من واجب الحكومة عادةً أن تضع تحت تصرف المواطن، موظفين مدربين على مساعدته في السير في إجراءات حرية المعلومات. وهذا واجب أساسي، وإلا اقتصر استعمال قانون حرية المعلومات على العالمين ببواطن الأمور من أهل المهنة، المتمرسين في استعمال النظام. ناهيك عن أن الموظفين المدربين في مجال حرية المعلومات يعودون بالنفع على الحكومة أيضاً، لأن مساعدتهم غالباً ما تقود إلى تلقي طلبات أشد دقة، يسهل إنجازها. ومن واجبات القيم على شؤون حرية المعلومات أن يتصل بمقدم الطلب لتوضيح المعلومات المنشودة إذا كانت مشوبة بالغموض، وأن يرسل الطلبات إلى هيئات مختصة أخرى في حال كانت المعلومات في حوزتها.

مؤسسات يشملها قانون حرية المعلومات

Institutions FOI Encompasses

● جامايكا - أن الغرض من هذا القانون هو أن يرسخ بعض المبادئ الأساسية التي يركز عليها نظام الديمقراطية الدستورية، وتحديداً مبادئ (أ) مساءلة الحكومة، (ب) والشفافية، (ج) ومشاركة الشعب في صنع القرارات الوطنية؛ وكذلك أن يوسع إنفاذها، فيمنح الشعب الحق العام في الاطلاع على وثائق رسمية موجودة في حوزة السلطات العامة، وخاضعة لاستثناءات توازن ما بين هذا الحق وحماية المصلحة العامة عن طريق سحب معلومات حكومية، أو تجارية، أو شخصية، دقيقة بطبيعتها، من دائرة التداول.

The Request

طلب المعلومات

من المؤهل طلبها؟

تنص القوانين النموذجية المتعلقة بحرية المعلومات على أن حق الوصول إلى المعلومات هو حق لكل الأفراد، والشركات، والمنظمات. لكن قلة من القوانين تحصر هذا الحق بالمواطنين والمقيمين داخل البلد دون سواهم. وتجدر الإشارة إلى أن معظم القوانين التي أُقرت في السنوات العشر المنصرمة لا تنص على هذا البند.

يتمثل مقوم مهم من مقومات قانون حرية المعلومات في أنه يسمح لأي فرد بطلب الحصول على معلومات من هيئات حكومية، من غير الاشتراط على مقدم الطلب أن يثبت الجدوى القانونية منها، كالمشاركة في اتخاذ قرار قانوني أو إداري. ويشكل هذا المقوم علامة فارقة عن مجموعة كبيرة من القوانين التي لا تتيح الاطلاع على بعض الوثائق إلا في حال إثبات الجدوى المرجحة منها. حتى أن عدداً من القوانين، على غرار القوانين الفنلندية، يسمح بتلقي طلبات من جهات مجهولة. غير أن معظم القوانين ستراوح ما بين المجموعتين، من حيث أنها لا تشرط إثبات الجدوى إلا إذا كانت المعلومات ذات طابع شخصي، أو إذا كان نشرها يُستثنى لدواعي السرية التجارية.

معينة لمنع تعطيل إجراءات المحاكم، والحد من حرية الاطلاع على ملفات في حوزة أعضاء الهيئة التشريعية بصفتهم ممثلين منتخبين، مع الإبقاء على إمكانية الاطلاع على الملفات المرتبطة بواجبات اللجان والوزارات.

الحكومات الوطنية الفرعية

قد يتعين على السلطات الفرعية في بعض أنظمة الحكم التي تتكون من ولايات أو مقاطعات، كما في المكسيك وألمانيا والهند وكندا وأستراليا، أن تقرّ قوانينها الخاصة بالنسبة إلى مجالات المعلومات التي تخضع لسلطتها وحدها. وغالباً ما يتم تبني هذه القوانين قبل إقرار أي قانون وطني، فتتضمن أحكاماً متطورة تم اختبارها، قبل إقرارها في مرحلة لاحقة على المستوى الوطني.

الهيئات غير الحكومية

بما أن معظم الدول يوكل مهمات الحكومة إلى هيئات خاصة، فقد لجأت هذه الدول إلى توسيع نطاق قوانينها المتعلقة بحرية المعلومات كي تشمل هيئات غير حكومية، على غرار الشركات ذات الملكية العامة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، التي تتلقى أموالاً عامة بغرض تنفيذ مشاريع عامة أو اتخاذ قرارات تؤثر على عامة الشعب.

تفرض قيود متزايدة، في بعض البلدان، على حق الوصول إلى معلومات موجودة في حوزة هيئات خاصة لا تقوم بأعمال عامة. ففي جنوب أفريقيا، يسمح قانون تيسير الوصول إلى المعلومات للأفراد والهيئات الحكومية بطلب الحصول على معلومات من كيانات خاصة، إذا كانت لازمة لإحقاق حق معين. وتمنح قوانين حماية البيانات الأفراد، في بلدان كثيرة، حق الاطلاع على ملفاتهم الخاصة الموجودة في حوزة أي هيئة عامة أو خاصة، وكذلك حق تصحيحها.

من الجائز أن يصلح تطبيق قوانين أخرى تختص بقطاعات معينة. فعلى سبيل المثال، تشترط قوانين حماية البيئة على الشركات أن تنشر أي معلومات عن أخطار محتملة تتهدد البيئة والصحة العامة.

يركز معظم قوانين حرية المعلومات، بالدرجة الأولى، على الهيئات الإدارية والتنفيذية التي تتكون منها الدولة البيروقراطية الحديثة، بما تضمه من وزارات أو وكالات على المستوى الوطني، وما يتصل بها من هيئات محلية.

يضع بعض قوانين الدول، تحديداً في الكومنولث، جدولاً بالهيئات التي يشملها القانون. غير أنه يقتضي تحديث هذا الجدول إما على يد البرلمان وإما من خلال الأنظمة، كلما تشكلت هيئة معينة، أو بذلت اسمها، أو عدلت في أهدافها أو بنيتها، علماً أن هذا التدبير قد يكون بطيئاً ويستغرق وقتاً طويلاً. ففي كندا، يتزايد عدد المؤسسات التي لا يغطيها القانون، بسبب تقاعس البرلمان عن إدراجها في جدولته. ومن الجائز أيضاً إقصاء بعض الهيئات نتيجة عدم إنفاذ القانون، بالرغم من وجود نية معلنة، عند وضع التشريع، بأن يشمل هذا الأخير الهيئات كلها. وهكذا يتبين في إيرلندا أن جهاز الشرطة لم يدرج ضمن الأنظمة التي ترعى حرية المعلومات.

تستثنى من القانون، في عدد قليل من البلدان، وكالات تعالج معلومات حساسة جداً، كتلك المتعلقة بالأمن القومي والاستخبارات. ولكن، تكمن مشكلة هذه المقاربة في أن بعض المعلومات التي تملكها هذه الوكالات حساس للغاية، في حين لا يعدو الكثير منها كونه معلومات عادية (كشراء إبريق قهوة). تجدر الإشارة إلى أن الاستثناء الشامل يلغي آلية ضرورية للإشراف، قادرة على منع الفساد أو سوء استعمال السلطة. بالتالي فإن المقاربة الأفضل تكون بمنح مساحة كبيرة من الحرية للوصول إلى المعلومات، وتطبيق استثناءات محدّدة لضمان حماية المعلومات الحساسة.

في بعض البلدان، كالولايات المتحدة، تخرج المحاكم والهيئات التشريعية عن نطاق قانون حرية المعلومات. فغالباً ما تُسند إلى قوانين أخرى، مرتبطة بشفافية السلطتين القضائية والتشريعية، مهمة تحديد توافر المعلومات. ولكن، صار من الشائع أكثر فأكثر أن يشمل قانون حرية المعلومات على هذه الهيئات. فعادة، يجري تضمينه أحكاماً

شكل المعلومات The Form of Information

تتضمن قوانين حرية المعلومات مجموعة متنوعة وواسعة من المصطلحات المستعملة لوصف المعلومات الموجودة في حوزة الهيئات الحكومية، وتحديد ما يحق للفرد أن يطلبه من هذه الهيئات. فالقوانين القديمة تشير أكثر إلى حق الاطلاع على سجلات أو وثائق أو ملفات، في حين تشير القوانين الأحدث إلى حق الوصول إلى المعلومات. أما في مضمار التطبيق، فلا نلاحظ فرقاً كبيراً، بالإجمال، بما أن معظم القوانين يعطي تعريفاً واسعاً لهذا الحق حتى يشمل كل أشكال المعلومات، أياً كانت الوسيلة المعتمدة. ولكن، لا يشمل تعريف "الوثائق الرسمية" في بعض البلدان، الوثائق التي هي في طور الإعداد.

بشكل عام، لا يطبق هذا الحق إلا على المعلومات المكتوبة أو المسجلة. ولكن هذا الحصر قد يخلف ثغرات، لأن بعض المعلومات المستعملة في اتخاذ قرار حاسم لربما نُقلت شفهاياً، من غير تسجيلها، على غرار المعلومات المتداولة في اجتماع معين. ففي الدانمارك مثلاً، من واجب السلطات التي تتلقى شفهاياً معلومات مهمة بالنسبة إلى قرار هيئة حكومية، أن تدون المعلومات المذكورة.

لعل أفضل آليات التطبيق يتمثل في ضمان تطبيق حق الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع، من دون ربطه بوسيلة أو طريقة حفظ، وفي تطبيق القانون تلقائياً من دون الحاجة إلى إدخال مزيد من التعديلات عليه، مع بروز وسائل تقنية حديثة.

تسمح كل القوانين تقريباً لأي فرد كان بالاطلاع على المعلومات مباشرة، ما دام لا يعرضها للخطر. كذلك، يسمح القسم الأكبر من القوانين لمقدم الطلب، بطلب الحصول على نسخ عن المعلومات تحت أي شكل من الأشكال المقبولة. ويشتمل هذا على الاطلاع على سجلات إلكترونية في نسخها الأصلية، تسهلاً للأبحاث (أنظر المربع المتعلق بمركز تبادل السجلات وتيسير الوصول إليها)، والحصول

علاوة على ذلك، تمارس مجموعات المجتمع المدني وبعض الحكومات ضغطاً دولية متزايدة كي تحمل شركات النفط على نشر حجم المبالغ المالية التي تدفعها للحكومة، عن إيراداتها من النفط ومن مصادر طبيعية أخرى، في تدبير يصبو إلى مكافحة الفساد وإحقاق العدالة الاجتماعية.^{٢١} وكذلك، تفرض على شركات أخرى الكشف عن معلومات حول سبل تأثيرها على المجتمعات المحلية.^{٢٢}

الهيئات الدولية

مع اتساع الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية، كان لا بد من تنسيق حق الوصول إلى المعلومات ضمن قوانين في الاتفاقيات الجديدة. ويُصار اليوم إلى إعادة تصويب القرارات التي اتخذت في الماضي على المستويين المحلي أو الوطني - حيث كان المواطنون يتمتعون بحق المشاركة في هذه العملية - وإلى اتخاذها خارج البلد في جو أكثر سرية. يُذكر أن قرارات الاتحاد الأوروبي تحمل طابعاً إلزامياً بالنسبة إلى كل الدول الأعضاء، مع أن أحكامها المتعلقة بحرية الوصول إلى المعلومات هي أقل صرامة من معظم القوانين المعتمدة لدى هذه الدول. ففي دولتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، فرضت قيود على حرية الوصول إلى معلومات موجودة في حوزة هيئات دولية تتولى حالياً إدارة البلدين. ويحق لمنظمات التجارة والمال الدولية (IFTIs) أن تُرغم البلدان على إقرار قوانين مالية جديدة من غير تحليلها علناً. وقد مارس الناشطون ضغطاً ثابتاً على منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل نشر كم أكبر من المعلومات؛ والنتيجة هي أن هذه المؤسسات صارت أكثر انفتاحاً تدريجياً، لكن حرية الوصول إلى المعلومات ما زالت محدودة.^{٢٣}

أما أفضل المقاربات فتتمثل في أن تنص التشريعات، بالقلم العريض، على خضوع جميع الهيئات الحكومية لقوانين حرية المعلومات. وتشتمل هذه الهيئات على كل الهيئات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية، التي تمارس صلاحيات حكومية. أما الهيئات الدولية التي تمارس صلاحية كانت منوطة في السابق بحكومات وطنية فيجب أن تخضع أيضاً للقوانين عينها.

Fees

الرسوم

يسمح الكثير من قوانين حرية المعلومات للهيئات الحكومية بفرض رسوم معينة. ولكن، غالباً ما تكون هذه الرسوم موضع جدل، لأن الحكومة يجب أن تضطلع بواجب إطلاع الشعب على سير أعمالها بعد أن سبق له أن سدّد، من خلال الضرائب التي يدفعها، كلفة إنشاء المعلومات. ولا ننسى مسألة تحميل الشعب أعباء لقاء ممارسة حقّ دستوريّ، مع الإشارة إلى وجود توازن بين حرية الوصول إلى المعلومات والأعباء الماليّة المترتبة على الهيئات الحكوميّة.

لا تُفرض الرسوم، في معظم التشريعات التي تسمح بها، على غالبية الطلبات، نظراً إلى أنّ كلفة توفير المعلومات هي دون الكلفة الإداريّة المترتبة على تحصيل الرسوم وإنجاز معاملاتها. غير أنّ جميع التشريعات تنطلق من مبدأ عام هو عدم استعمال الرسوم كأداة لكسب الأرباح.

أنواع الرسوم الشائعة:

- رسوم تقديم الطلب. يشترط عددٌ قليل من البلدان على مقدّم الطلب أن يرفق طلبه بمبلغٍ إسميٍّ (يتراوح عادةً ما بين ١٠ و ١٥ دولاراً أميركياً).
- رسوم البحث وإنجاز المعاملات. وهي أكثر الرسوم إثارةً للجدل، بما أنّها قد تؤدي إلى تكاليف باهظة تُفرض حتى قبل إجراء البحث. ورغم أنّ غالبية التشريعات لا تفرض رسوماً على كلفة البحث وإنجاز المعاملات، فتلجأ التي تتبّع هذا التدبير، تكثيفياً بفرض رسوم على عمليّة البحث، لا على الوقت المكرّس لدراسة الوثائق.
- رسوم النسخ والبريد. تُعتبر الرسوم المفروضة على كلفة نسخ السجلات المرصودة، وإرسالها في البريد، الرسوم الأكثر شيوعاً. والجدير بالذكر أنّ معظم القوانين تحرص على تزويد الأفراد مجاناً

على طبعات منسوخة في حال لم يملك المستخدم التجهيزات المؤاتية، أو نسخ طبق الأصل، أو نسخ عن أشرطة سمعيّة أو بصريّة، محوّلة إلى صيغة تسهل معاينتها بواسطة أجهزة شائعة الاستعمال.

Response Times

مهلة الاستجابة

تتفاوت، بين بلدٍ وآخر، المدّة الزمنيّة التي يحقّ للهيئات الحكوميّة استنفادها قبل أن يتعيّن عليها الاستجابة للطلبات. والأفضل هو أن يلقى أيّ طلب الردّ على الفور أو بأسرع ما يمكن. فقد يخلّ التأخير المفرط بمقاصد حرية المعلومات، عبر منع توافر المعلومات عندما تكون مفيدة لمقدّم الطلب، وبخاصة إن كان هذا الطلب صادراً عن وسائل الإعلام. ولكن، في واقع الحال، لا يمكن تطبيق هذه المهلة على عدد كبير من الوكالات التي تتطلّب وقتاً كافياً لمراجعة الطلبات وتبليتها. لذا يُعتبر اتباع نظام ملائم لإدارة السجلات أمراً أساسياً في هذه العمليّة.

تنصّ القاعدة، مبدئياً، على أن تلبّي الحكومة أيّ طلب بأسرع ما يمكن، على ألاّ تتخطّى استجابتها مهلةً تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع. وقد درجت العادة في بعض البلدان الصغيرة، والبلدان التي أتت قانوناً معيناً لأعوام مديدة، كما في اسكتلندا، على أن تبادر الوكالة المعنية إلى الاستجابة فوراً وتوفير المعلومات بأسرع ما يمكن. كذلك، تفرض معظم التشريعات التي تسمح بطلب المعلومات شفهيّاً، الاستجابة فوراً (في غضون أيام) عند الإمكان. في العادة، تتضمن القوانين احكاماً تنصّ على إطالة المدّة المطلوبة للاستجابة، إذا كان الطلب مسهباً أو معقداً أو يتطلّب تحويله إلى هيئة أخرى تحتفظ بالمعلومات أو تتحكّم بها.

يشترط عدد من البلدان الاستجابة الفوريّة لدواعي المصلحة العامة، كالأخطار المحدقة بصحة أحد الأفراد أو سلامته. وقد عدّل قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٦، لينصّ على نظام مسار ثنائيّ يمنح الأولويّة لطلبات المعلومات المتعلّقة بالمصلحة العامة، ويحتّم الاستجابة لها بسرعة أكبر.

نموذج عن استثناءات المجلس الأوروبي

في العام ٢٠٠٢، إقترح المجلس الأوروبي الاستثناءات التالية:

١. الأمن القومي، وشؤون الدفاع، والعلاقات الدولية؛
٢. السلامة العامة؛
٣. منع الأنشطة الإجرامية، والتحقيق فيها، ومقاضاتها؛
٤. الخصوصية ومصالح خاصة أخرى مشروعة؛
٥. مصالح تجارية واقتصادية أخرى، أكانت خاصة أو عامة؛
٦. مساواة الأفرقاء أمام إجراءات المحاكم؛
٧. الطبيعة؛
٨. قيام السلطات العامة بالتنقيش، والمراقبة، والإشراف؛
٩. سياسات الدولة في مجالات الاقتصاد، والنقد، وأسعار الصرف؛
١٠. سرية المداولات ضمن نطاق السلطات العامة، أو في ما بينها، أثناء إعداد أي مسألة على المستوى الداخلي.

التوصية رقم 2(2002) Rec، الصادرة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عن اللجنة الوزارية إلى الدول الأعضاء حول حرية الوصول إلى الوثائق الرسمية.

الموقع الإلكتروني:

http://cm.coe.int/stat/E/Public/2002/adopted_texts/recommendations/2002r2.htm

Exemptions

الاستثناءات

تقرّر قوانين حرية المعلومات، جميعها، بوجود ظروف معينة لا ينبغي نشر المعلومات في ظلّها، لأنّها قد تضرّ بمصالح عامة أو خاصة. وبوجه عام، يتضمّن قانون حرية المعلومات هذه الاستثناءات. وتتشارك جميع القوانين تقريباً في عددٍ من الاستثناءات، بما في ذلك الاستثناءات المتعلقة بحماية الأمن القومي والعلاقات الدولية، وخصوصية الأشخاص، والسرية التجارية، وإنفاذ القوانين والنظام العام، والمعلومات السرية، والمناقشات الداخلية.

بعدد معيّن من الصفحات، والسماح لهم بمعاينة السجلات شخصياً من دون تكبّد أيّ تكلفة.

- الطعون. يفرض عدد قليل من البلدان، كإيرلندا وأستراليا، رسوماً على طعون تطلّ قرارات تتعلق بحرية المعلومات. ويمكن استعمال هذه الرسوم لتحريف مقاصد القانون، عن طريق الحدّ من قدرة أيّ فرد على الطعن بحالات تقوم فيها هيئات حكومية بكتتمان المعلومات من غير مبرّر. وينظر كثيرون إلى الرسوم المرتفعة التي تفرضها قوانين الكومنولث الأسترالية على الطعون، على أنها أداة للحدّ من حقوق مقدّم الطعن.

تهدف الرسوم المنصوص عليها في بعض التشريعات إلى الحدّ من طلب المعلومات، لأنّ الحكومات تطلب مبالغ طائلة من المال قبل تقديم المعلومات، من قبيل إثارة التحديات في وجه مقدّم الطلب. نتيجة ذلك، لا يتمكّن من الوصول إلى المعلومات إلّا من كان يملك إمكانيات مادية تحوّله تسديد هذه الرسوم أو الحصول على مساعدة قانونية.

إسقاط الرسوم

تنصّ مجموعة واسعة من التشريعات أيضاً على إسقاط الرسوم إذا كانت المصلحة العامة تقضي بنشر المعلومات. ففي الولايات المتحدة، تُعفى وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية إجمالاً من الرسوم، فيما يُفرض تسديدها على أصحاب الطلبات ذات الطابع التجاري. كذلك، تسقط تشريعات كثيرة الرسوم عمّن يثبت أنّه يستفيد من إعانات عامة، أو لا يسعه تكبّد هذه الرسوم.

ولعلّ أفضل آليات التطبيق يتمثّل في أن تقتصر الرسوم على التكاليف الفعلية الناشئة عن توفير المعلومات، وينصّ على إسقاط الرسوم، وإعفاء الطعون منها.

إذا نجحت الهيئة الحكومية في إثبات الضرر الذي سيقع عند نشر المعلومات. ويختلف اختبار الضرر عامةً، باختلاف نوع المعلومات التي يُفترض حمايتها، علماً أن ميادين الأمن القومي، والخصوصية، والعلاقات الدولية هي التي تحظى بأعلى درجات الحماية.

اختبار المصلحة العامة

يشترط عدد من البلدان، منها جنوب أفريقيا، وجامايكا، واليابان، وإيرلندا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، بالإضافة إلى البوسنة والهرسك، إخضاع بعض الاستثناءات لاختبار المصلحة العامة. ويشترط هذا الاختبار نشر المعلومات إذا تبين أن المنفعة العامة الناجمة عن الوصول إلى المعلومات تفوق في أهميتها أي ضرر يمكن أن يتسبب به الكشف عنها.

في اليابان، يُعطى رئيس الجهاز الإداري سلطةً تخوله نشر المعلومات بصورة استثنائية، "حين يرى أن نشرها يستجيب لضرورة محددة من ضرورات المصلحة العامة." وفي جنوب أفريقيا، يلزم قانون تيسير الوصول إلى المعلومات كل موظف في قسم المعلومات بنشر السجل، إذا "كان الكشف عنه يقدم برهاناً قاطعاً على انتهاك القانون بشكل فاضح، أو عدم التقيد به؛ أو على تعريض السلامة العامة أو البيئة لخطر مهول ودهام؛ وإذا كانت المصلحة العامة التي يحققها الكشف عن السجل، تفوق بشكل واضح حجم الضرر الذي يتحدث عنه النص القانوني المشار إليه." يمكن أن يُطبَّق هذا الاختبار، على السواء، على المستوى الإداري، حين تراجع أي هيئة المعلومات المعدة للنشر، وعلى مستوى الطعون، حين تراجع أي لجنة أو محكمة مستقلة قرار إحدى الوكالات.

المعلومات المستندة إلى وقائع

يجزم معظم قوانين حرية المعلومات أنه لا يجوز أن تُستثنى من النشر المعلومات الأساسية المستندة إلى وقائع، التي استعملت لاتخاذ القرارات، في حين يجوز استثناء المناقشات الداخلية حول السياسات. من الضروري النظر في سبل الحفاظ على هذا التمييز في

المبادئ المرعية في تحديد الاستثناءات

يوصي المجلس الأوروبي بالارتكاز على المبادئ التالية عند تحديد الاستثناءات:

- يجب أن يشكّل الوصول إلى المعلومات القاعدة، أما السرية فهي الاستثناء، وذلك في حالاتٍ تحتلّ مصالح مشروعاً أخرى سلمّ الأولوية
- يجب أن ينصّ القانون بشكل دقيق على حدود الاستثناء
- لا ينبغي أن تقتصر الاستثناءات على الاستثناءات الضرورية في المجتمع الديمقراطي
- يجب أن يتسع نطاق الاستثناءات، ولكن بالتناسب مع هدف حماية مصالح مشروعاً أخرى.

الكشف الجزئي عن المعلومات

تسمح جميع القوانين تقريباً بتنقيح المستندات أو الملفات التي تتضمن معلومات مستثناة من النشر، قبل الكشف لمقدم الطلب عن المعلومات المتبقية. فهذا الإجراء يحول دون امتناع المسؤولين عن نشر أي مستند أو ملف كامل، بذريعة أنه يحتوي معلومة أو وثيقة واحدة، قد لا تكون مرتبطة حتى بالطلب، أو قد تكون مدرجة في ذلك المستند أو الملف منعاً للاطلاع عليهما.

مدّة سريان الاستثناء

لا ينبغي بالاستثناء أن يسري لمدة غير محددة. لذا ينصّ معظم القوانين على ضرورة توفير المعلومات حالما تنتفي أسباب هذا الاستثناء. لا بل تعدد قوانين أخرى إلى تحديد مهلة للاستثناء. فقانون الوصول إلى المعلومات العامة في إستونيا يحدّد بخمس سنوات، مدّة كتمان معلومات تُعتبر ذات طابع داخلي. أمّا في المكسيك، فالقانون الفدرالي للشفافية يحدّد سريان مفعول الاستثناءات بمدّة ١٢ عاماً.

اختبار التحقق من الضرر

تنصّ غالبية قوانين حرية المعلومات على بضع استثناءات على الأقل،

المتكررة ضرورية لمواصلة تحديث سجل الأعمال اليومية عن النشاطات التي تقوم بها إحدى الوكالات الحكومية (أنظر المربع المتعلق بمركز تبادل السجلات وتيسير الوصول إليها). ولكن، لا ينبغي بالحكومة أن تستعمل المبررات الإدارية لتفرض الطلبات عن غير حق. فحين لا يتوخى الطلب ما يكفي من الدقة، تنص غالبية قوانين حرية المعلومات على أن يتصل الموظف العامل في هذا المجال بمقدم الطلب، ويتداول معه بشأنه، من باب الاستعلام عن إمكانية توضيحه أو تقليص حجمه إلى ما يوافق كلا الطرفين.

الصلة القائمة مع القوانين الأخرى

Relationship With Other Laws

يشتمل معظم الأنظمة القانونية على قوانين أخرى تؤثر في حرية الوصول إلى المعلومات. فبعض هذه القوانين يشترط نشر المعلومات، في حين قد تشترط أخرى كتمانها. ومن هذه القوانين ما يستند إلى أحكام دستورية أو اتفاقيات دولية. لذا تعود أسباب تبني قانون حرية المعلومات، في قسم أساسي منها، إلى رصد هذه القوانين، والتأكد من أنها لا تتعارض مع قانون حرية المعلومات أو تنتقص من حق الوصول إلى المعلومات.

ولعل أفضل آليات التطبيق يتمثل في إعطاء قانون حرية المعلومات الأولوية على القوانين الأخرى، وفي تضمينه القيود اللازمة. ولكن، من المهم أيضاً التأكد من أن إقرار القانون المذكور لا يفضي إلى حجب معلومات سبق نشرها في ظل قوانين أخرى.

تندرج القوانين التالية، مبدئياً، في معظم الأنظمة القانونية:

- **قانون المحفوظات.** تنعم غالبية البلدان بقوانين تنص على ضرورة تنظيم الوثائق والمعلومات الهامة وحفظها لأغراض تاريخية. ولكن، عند فاصل زمني معين، عادةً بعد ٣٠ سنة، توضع هذه المعلومات في متناول العموم من دون أي قيد أو شرط.

وثائق تحتوي في آن واحد معلومات يُستثنى نشرها -كتوصيات مرتبطة بالسياسات- ومعلومات مستندة إلى وقائع. وقد أوصت الحكومة الإيرلندية الهيئات بتنظيم وثائقها الداخلية، تسهياً للاطلاع عليها، معلنةً أنها "تنصح الإدارات بضرورة أن تُعدّ المذكرات والمفكرات التي ترفعها إلى الحكومة ضمن هيكلية تمكن فوراً من الوصول إلى المعلومات المستندة إلى وقائع، التي تركز عليها القرارات المعلنة".^{٢٥}

معلومات أخرى غير مستثناة من النشر

تخضع مجموعة واسعة من قوانين حرية المعلومات كتمان بعض المعلومات، بما فيها البراهين على ارتكاب جرم، أو المعلومات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. من هذا المنطلق، ينص القانون الفدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات في المكسيك على الآتي: "يجوز عدم حظر المعلومات، حين يكون التحقيق في انتهاكات خطيرة مرتكبة ضد حقوق أساسية أو في جرائم ضد الإنسانية، موضوعاً على المحك". ويحظر القانون حول الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة في البيرو، كتمان معلومات متصلة بانتهاك حقوق الإنسان، أو بخرق اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩. أما في جورجيا فيتضمن قانون حرية المعلومات المخاطر البيئية، ووصفاً عن مبادئ أي وكالة، وبنيتها، وموظفيها، وانتخاباتها، وعمليات التقييم، والانتخابات.

الاستثناءات لدواعٍ إدارية

تتضمن غالبية قوانين حرية المعلومات، إلى جانب الاستثناءات المرتكزة على شؤون هامة، أحكاماً تسمح برفض الطلبات استناداً إلى أسباب إدارية معينة. ومن هذه الأسباب، ظروف تكون فيها المعلومات متوافرة بوسائل مغايرة، أو معدة للنشر بعد فترة وجيزة؛ والطلبات المهولة؛ والطلبات "المزعجة"، أو المتكررة.

ولعل أفضل آليات التطبيق يتمثل في ضمان معيار للطلب المنطقي. فطلب كم هائل من المعلومات قد يكون ضرورياً بالنسبة إلى بحثة يؤلف كتاباً حول شخصية تاريخية. ومن الجائز أن تكون الطلبات

• قوانين أخرى حول الحكومات المفتوحة. يجوز أن تشترط قوانين أخرى على المستويين الوطني والمحلي، توخي الشفافية، بما في ذلك أن تشترط على الهيئات الحكومية عقد جلسات استماع واجتماعات ومحاكمات علنية، وتوفير حق الاطلاع على سجلات الهيئات التشريعية والمحاكم.

Form of Denials

أشكال الرفض

تشترط كل القوانين على الهيئة الحكومية أن تعلم طالب المعلومات برفض طلبه. ولعلّ أفضل آليات التطبيق يتمثل في أن تبلغ هذه الهيئة مقدّم الطلب خطياً، على الفور، بأي شكل من أشكال الرفض أو التنقيح، وأن تشرح الأسباب بوضوح.

ومن شأن هذا التدبير أن يفيد الهيئة المعنية ومقدّم الطلب معاً. فحين يدرك هذا الأخير أن للرفض أسباباً مبررة، تتقلص إمكانية أن يطعن به من دون طائل. فضلاً عن ذلك، إن تبرير أسباب الرفض بالتفصيل يسهّل إجراءات الطعن، حين يتعيّن على هذه الهيئة، على الأرجح، أن تبرّر مجدداً أسباب حجب المعلومات.

الطعون والإشراف Appeals and Oversight

في كل البلدان، يخضع قرار الهيئة العامة لشكل من أشكال المراجعة. فمعظم القوانين ينصّ على أن تجري، على السواء، مراجعة داخلية ومراجعة أخيرة تحت إشراف هيئة خارجية مستقلة، علماً أنّ كل الأنظمة تقريباً تنصّ على الاحتكام في نهاية المطاف إلى المحاكم. ويبدو، بشكل عام، أنّ التشريعات التي أوجدت منصب مراقب خارجي، كمأمور المظالم أو مفوض لجنة المعلومات، نجحت أكثر في تطبيق قوانين حرية المعلومات.

المراجعة الداخلية

يتخذ المستوى الأول من المراجعات، في كل البلدان تقريباً باستثناء

• قانونا الخصوصية وحماية البيانات. لهذين القانونين دوران عامان هما: الحرص على حماية المعلومات الشخصية، والسماح للأفراد بالاطلاع على ملفاتهم الخاصة الموجودة في حوزة هيئات حكومية وخاصة، وبتصحيحها. غالباً ما تشترط سنّ هذه القوانين دساتير وطنية، واتفاقيات دولية، كتوجيه الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان. إذاً لا بدّ من توخي الحذر، من باب الحرص على صحة المعلومات الشخصية، وصور حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالهيئات الحكومية وبالمسؤولين ونشاطاتهم.

• القوانين المتعلقة بالأمن القومي، والأسرار الرسمية، والمعلومات المحظورة. تدرج غالبية البلدان، ضمن قوانينها الجنائية، أحكاماً تتناول الأسرار الرسمية، أو تعتمد قانوناً حول هذا الشأن، يحظر على موظفي الحكومة نشر معلومات حساسة، من غير أن يؤدّن لهم بذلك. وفي السنوات الأخيرة، تبنّى عدد كبير من البلدان قوانين جديدة، تضع قواعد بشأن المعلومات المحظورة، في خطوة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

• حماية البيئة. كثيرة هي الدساتير المستحدثة التي تنصّ على حقّ الوصول إلى المعلومات البيئية التي من شأنها أن تؤثر على صحة المجتمع وسلامته. فبعض الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية "أروس" والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يفرض على الدول أن تمنح الأفراد حقّ الوصول إلى المعلومات البيئية. يُشار إلى أنّ هذا الحقّ يندرج أحياناً في إطار القانون العام حول حرية المعلومات، ولكنه غالباً ما يشكّل قانوناً منفصلاً لحماية البيئة.

• السرية. يتضمّن الكثير من القوانين المتعلقة بإحصاء عدد السكان، أو الإحصائيات، أو أيّ نوع آخر من أنواع جمع البيانات الحكومية، أحكاماً تحرص على إبقاء المعلومات سرية لفترة زمنية معينة.

مستقلة^{٢٦}. وتختلف صلاحيات مفوضي هذه اللجان من بلدٍ إلى آخر. ففي الكثير من التشريعات، كما في كندا، تتشابه صلاحياتهم مع صلاحيات مأموري المظالم، ولا يحظون إلا بصلاحيّة التعبير عن آرائهم. في حين يحقّ للمفوض في المكسيك، وإيرلندا، والمملكة المتحدة، اتخاذ قرارات ملزمة. أمّا في هنغاريا، فيحقّ له أن يصدر توصيات حول قضايا تتعلق بحريّة المعلومات، كما يحقّ له أن يأمر بتعديلات حول حظر نشر بعض أسرار الدولة.

يمكن أن توكل عدّة مهامّ إلى المفوض، إلى جانب مهمة معالجة الطعون. وتتضمّن هذه المهامّ الإشراف العام على النظام، ومراجعة التعديلات واقتراح أخرى، وتنظيم الدورات التدريبية، وزيادة الوعي العام (لمزيد من التفاصيل، أنظر الفقرة المتعلقة بالتطبيق أدناه).

يجوز أن تُعهد إلى المفوض مهامّ إضافية، إستناداً إلى قوانين أخرى. فقد ضمّت الأنظمة الوطنية للمقاطعات في المملكة المتحدة، وهنغاريا، وتايلندا، وإستونيا، ولافتيا، وكندا، وألمانيا، لجنة حريّة المعلومات إلى الهيئة الوطنية لحماية البيانات. وفي إيرلندا، يقوم مفوض لجنة المعلومات أيضاً بمهامّ مأمور المظالم العام. أما في جنوب أفريقيا فتُعهد إلى لجنة حقوق الإنسان، صلاحيّة الإشراف ولكنها لا تتولى معالجة الطعون.

المحاكم

يسمح لجميع البلدان تقريباً لمقدم الطلب بالظعن بقرار رفض تزويده بالمعلومات، أمام المحاكم الوطنية التي غالباً ما تكون مفوضة للحصول على نسخ عن معظم السجلات، ولاتخاذ قرارات ملزمة. ويحقّ لمقدم الطلب عادةً أن يتقدم بظعن لدى أيّ محكمة، عوض التقديم بالظعن أمام مأمور المظالم أو لدى لجنة المعلومات، مع أنّ الدعاوى تصير نادرة في المحاكم، حيث يكون مأمور المظالم نافذاً (كما هي الحال في البلدان الاسكندنافية). أما في بلدان أخرى كإيرلندا فلا يحقّ للمحاكم إلا بمراجعة محدودة للمسائل القانونية (أكثر من المسائل المستندة إلى الوقائع)، بعد أن تصدر المحكمة المستقلة قرارها. ولكن، في الأنظمة الأقلّ فاعليّة، تُعتبر المحاكم الملاذ الخارجي الوحيد

القليل منها، شكل الطعون الداخليّة. بشكل عام، يُطلب من أحد كبار صانعي القرار في الهيئة المعنيّة، أو من إحدى الإدارات الأعلى مرتبة، مراجعة قرار كتمان المعلومات.

يمكن أن تشكّل المراجعات الداخليّة وسيلة سريعة وغير مكلفة لمراجعة القرارات، ونشر المزيد من الوثائق. ولكنّ التجارب بيّنت في عدد من البلدان (كأستراليا)، أنّ النظام الداخليّ يميل إلى مساندة الرفض، وأنّ الإدارات تستغلّ المراجعات لتأخير نشر المعلومات عوض تعزيز الوصول إليها.

المراجعة الخارجيّة

يتبع جميع البلدان تقريباً شكلاً من أشكال المراجعات الخارجيّة التي يمكن المطالبة بها بعد استكمال الطعون الداخليّة، حرصاً على أن يكون القرار الصادر عن الهيئة الحكوميّة خالياً من العيوب. وقد درجت العادة، في ظلّ التطبيق المعياريّ للإجراءات الإداريّة، على استفاد الطعون الداخليّة قبل المطالبة بمراجعة خارجيّة. وينصّ بعض القوانين، كذلك المعمول بها في الولايات المتحدة، على أنّ عدم الاستجابة يُعتبر بمثابة رفض، ويخوّل طالب المعلومات رفع دعوى دونما إبطاء.

مأمور المظالم

يُعتبر مأمور المظالم الشكل الأكثر شيوعاً الذي تتخذه الهيئة الخارجيّة لمراجعة القرارات. مبدئياً، يكون هذا المأمور موظفاً يعينه الدستور أو ممثلاً عن البرلمان. ولا يُعطى مأمور المظالم عموماً صلاحيّة اتخاذ قرارات ملزمة، غير أنّ الهيئات الحكوميّة تتأثر بقراراته وتتقيّد بها مبدئياً في معظم البلدان. وينحصر عمل الكثير من مأموري المظالم في معالجة قضايا محدّدة، من غير أن يكونوا مخوّلين مراقبة النظام ككلّ بشكل جذريّ.

مفوضو لجان المعلومات

أنشأ أكثر من ١٢ بلداً لجاناً مستقلة لشؤون المعلومات، يجوز أن تكون تابعة للبرلمان، أو لديوان رئيس الوزراء (كما في تايلندا)، أو لهيئة

دعوى بحق المدعي العام جويتا تاناسيه في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣، بعد أن رفض الانصياع لقرار محكمة يقضي بنشر تقرير حول عدد عمليات التنصت على الهواتف في رومانيا.^{٢٧}

النشر الطوعي الإيجابي

Affirmative Publication

يُشكّل واجب الوكالات الحكومية في أن تنشر بانتظام أنواعاً معينة من المعلومات، إحدى الخصائص المشتركة التي تتسم بها غالبية قوانين حرية المعلومات. فيمكن أن يخفف هذا من الأعباء الإدارية الناشئة عن تلبية الطلبات الروتينية.

لذلك، تميل قوانين حرية المعلومات الأكثر حداثة إلى الكشف عن بعض المعلومات بحكم الممارسة التطبيقية. فبموجب قانون المعلومات العامة في إستونيا، يتوجب على الإدارات الحكومية الوطنية والمحلية، وعلى أي هيئات أخرى تحتفظ بمعلومات عامة، أن تنشئ مواقع إلكترونية، وتعرض على شبكة الانترنت قائمة مستفيضة من المعلومات. ويُشترط بها أيضاً أن تحرص على أن لا تكون المعلومات "قديمة، أو غير دقيقة، أو مضللة".

تتشرط بلدان أخرى، كالمملكة المتحدة، أن تتبنى الهيئات خطة لنشر المعلومات. فقد أعدّ مفوض لجنة المعلومات خططاً نموذجية لهيئات مختلفة الأشكال، تكون عادةً على ارتباط بالوكالة المعنية، وهو يتمتع بصلاحيّة الموافقة على الخطط ورفضها. وفي هذا المجال، أقرت وزارة مجتمع المعلومات، في سلوفينيا، أنظمة تحدّد طبيعة السجلات التي يتعين على الهيئة العامة نشرها.

وفي جنوب أفريقيا، يجب أن تنشر المنظمات العامة والخاصة كتيبات تستعرض هيكليتها، ووظائفها، والمعلومات عن وسائل الاتصال بها، ودليل الوصول إلى معلوماتها، وخدماتها، وتحدّد فئات السجلات التي تحتفظ بها. وبالتالي، يتعين على لجنة حقوق الإنسان أن تعد دليلاً بالاستناد إلى تلك الكتيبات.

للمراجعة، كما في الولايات المتحدة وبلغاريا. وهذا ما يمنع فعلياً الكثير من طالبي المعلومات من تحصيل حقوقهم، نظراً إلى التكاليف والتباطؤ الشديد في رفع الدعاوى إلى المحاكم. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تراعي المحاكم رغبات الوكالات، وبخاصة بشأن معلومات متعلقة بالأمن القومي.

Sanctions

العقوبات

تنصّ جميع قوانين حرية المعلومات تقريباً على فرض عقوبات في حال مخالفة القانون. وتطال هذه القضايا، مبدئياً، أي هيئة حكومية أو موظف يرفض بلا مبرر نشر معلومات معينة، أو يجري تغييرات على وثائق معينة، أو يتلفها. ويمكن إنزال عقوبات بالهيئة المعنية نفسها أو بموظفين محدّدين. وتشكّل العقوبات جزءاً ضرورياً من أيّ قانون، بهدف تبيان خطورة عدم الانصياع للقانون. غير أن حمل أيّ هيئة حكومية على معاقبة الموظفين العاملين لديها، لاتباعهم ممارسات سائدة غالباً، ولو كانت منافية للقانون، يمكن أن يشير إشكالية.

تفرض غالبية القوانين دفع غرامات، لا بل تأمر بقضاء مدّة في السجن، لارتكاب انتهاكات فاضحة ضدّ قوانين حرية المعلومات. وفي هذا الإطار، ينصّ قانون الوصول إلى المعلومات العامة في بولندا على الآتي: "إنّ كلّ من لا يسمح بالوصول إلى المعلومات العامة، رغم ما تنصّ عليه واجباته، يكون عرضةً لدفع غرامة، أو لتقييد حريته أو للسجن المدّة تصل إلى سنة." غير أنّ عقوبة السجن نادرة جداً. ففي العام ٢٠٠٣، لم يُسجّل سوى عدد قليل من هذه الحالات في الولايات المتحدة على المستوى المحلي.

يمكن أن تنزل بالهيئات التي ترفض نشر معلومات، عقوبات تعوّض على طالب المعلومات. ففي الولايات المتحدة، تفرض المحاكم نوعاً من العقوبات، من خلال تسديد التكاليف القانونية لمقدمي الطلبات، حين يتبيّن أنّه ما كان يجدر إبقاء الوثائق طي الكتمان. ويمكن أن تأمر المحكمة السلطة العامة، بموجب قانون حرية المعلومات في رومانيا، بأن "تعوّض الأضرار المعنوية و/أو المادية." فقد رفعت جمعية حماية حقوق الإنسان التابعة للجنة رومانيا-هلسنكي (APADOR-CH)

تشمل المعلومات الموصى بنشرها الفئات التالية:

والأنظمة، والكتيبات، والمعلومات الأخرى عن طرق تتبعها الهيئات عند اتخاذ القرارات. وقد أعلنت عدّة ولايات أسترالية أن تعميم هذه المعلومات يعود بمنفعة إيجابية، ألا وهي إلزام الإدارات على تحديث المعلومات، ومراجعتها، وتوضيحها، بحيث تفيد منها أكثر فأكثر، وتفعّل عملية صنع قرارات متماسكة.

المعلومات عن الهيكلية

تخطط هذه المعلومات بهيكلية المنظمة، ومهامها الأساسية، وقائمة موظفيها، والتقارير السنوية، والتدقيق في الحسابات، والخدمات المقدّمة، وما عداها من المعلومات ذات الصلة. فالجمعية التشريعية في ويلز تنشر محاضر اجتماعاتها وجدول أعمالها.^{٢٨} أما في المكسيك، فتشمل هذه المعلومات دليلاً عن الموظفين والرواتب الشهرية.

التقارير
غالباً ما تكون التقارير الصادرة بانتظام، والموضوعة بتاريخ ولأغراض محدّدة، موضع طلب. وكثيرة هي القوانين التي تنصّ على تعميم كل التقارير، ما لم تستثن مبررات خاصة ذلك. والواقع أنه في بعض التشريعات، سمحت عملية النشر هذه للهيئات بمراجعة نشاطاتها بشكل أفضل، ادّخاراً لجهود لا طائل منها.

بيانات الموازنة

وهي معلومات مفصّلة عن الإيرادات والنفقات المتوقّعة. ويشير صندوق النقد الدوليّ إلى أن "الشفافية المالية مهمة جداً في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكليّ، والنمو العالميّ الجوده".^{٢٩}

المناقصات والعقود

يعمل عدد من البلدان على وضع مزيدٍ من المعلومات المرتبطة بقراراته المالية في التداول، كجزءٍ من أعمال الحكومة الإلكترونية. وهذا تدبير يدخل في صلب التدابير الفعالة لمكافحة الفساد. فيفرض القانون الفدراليّ للشفافية والوصول إلى المعلومات الحكومية العامة في المكسيك، على كلّ هيئة عامة أن تضع في التداول لكلّ عقد من العقود، معلوماتٍ عن "الأشغال العامة، والسلع المشتراة أو المستأجرة، والخدمات المقدّمة بموجب عقد؛ أمّا في ما يتعلّق بالدراسات أو البحوث، فينبغي ذكر الموضوع بالتحديد، والمبالغ المرصودة له في الموازنة؛ واسم مقدّم الخدمات، أو المتعهد، أو الشخص الماديّ أو المعنويّ الذي رسي عليه العقد؛ والفترة الزمنية التي ينبغي إنجاز العقد في خلالها".

الوثائق المطلوبة عموماً

تطالعنا التشريعات بأنواع كثيرة من الوثائق التي تخضع مراراً وتكراراً للطلب بموجب قانون حرية المعلومات. وتتناول هذه الطلبات نفقات السفر، والرواتب، وسواها من النفقات المرصودة لموظفي القطاع العام. فإنّ وضع هذه الوثائق في التداول بشكل طوعيّ إيجابيّ، يقلّص الحاجة إلى معالجتها في مرحلة لاحقة.

المعلومات الإجرائية المتعلقة بحرية المعلومات

ينصّ معظم القوانين على أن المعلومات التي تفصل الإجراءات المتعلقة بتقديم الطعون، وتلك المتعلقة بالعقود، يجب أن توضع في التداول للجميع، تسهيلاً لتطبيق حقوق الشعب. واليوم، أخذت بعض التشريعات تضع في التداول سجلات عن الطلبات والمعلومات المكشوفة، بما يمكن أيّ طالب معلومات محتمل من التحقّق من المعلومات التي سبق التقدّم بطلبها ونشرها.

أنظمة الحفظ والتسجيل

وهي تحتوي معلومات تستعرض أنواع أنظمة التسجيل والحفظ، ومضامينها واستعمالاتها. وتشتمل هذه الأنظمة، في بلدان كالسويد تعتمد سجلّ وثائق، على توفير التسهيلات كي يتسنى للشعب البحث عن الوثائق ومراجعتها. ويمكن أن تشتمل أيضاً على معلومات إحصائية حول استعمال حرية المعلومات، أو على وثائق سبق نشرها.

القانون الداخليّ

يُشترط عموماً على الهيئات أن تضع في التداول القوانين الداخليّة،

إلا في نطاق ضيق. أيضاً، يتبين أن المدن الكبيرة هي أكثر من تستخدم هذه الشبكات؛ بالتالي، يتدنى احتمال أن يصل إليها سكان البلدات الصغيرة والمناطق الريفية أكثر فأكثر.

أما العقبة الكبيرة الأخرى فتتجسد في الافتقار إلى الثقافة، أو حتى إلى الاستعداد لاستعمال الخدمات الإلكترونية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي جرت في كل أقطار العالم أن شريحة واسعة من الناس، وبخاصة ممن ينتمون إلى إجيل أكبر سناً، لا تبدي أي استعداد لاستعمال الإنترنت، وإن تلقّت تدريباً بهذا الشأن. وذلك عائد جزئياً إلى مخاوف مرتبطة بالخصوصية والأمن. تجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة الحرص على توفير المعلومات على نحو يسهل استعمالها وإيجادها. ولا ننسى الحرص على ألا تكون الملفات ضخمة جداً بشكل يمنع المستعملين الذين يعتمدون نظاماً يركز على خدمة الهاتف من معابنتها، وعلى أن ترد المعلومات في شكل طباعي متوافر عموماً.^{٣٥}

نظراً إلى هذه التحديات، لا بد من أن يتسنى للأفراد الوصول إلى المعلومات ذاتها، بشكلها المادي. على هذا الأساس، يمكن معظم القوانين مقدّمي الطلبات من الاطلاع على الوثائق داخل الإدارات الحكومية. ففي الولايات المتحدة، تكون هذه الإدارات مزوّدة "بقاعات مطالعة"، حيث يتسنى للأفراد الاطلاع على معلومات عادية، ووثائق نُشِرت في السابق.

المصادر الإضافية: القوانين النموذجية

أمانة سر الكومنولث: قانون حرية المعلومات، أيار/مايو ٢٠٠٣. الموقع الإلكتروني:

www.thecommonwealth.org/law/docs/Freedom%20of%20Information%20-%20revised%20on%207%20May%2003.doc

المجلس الأوروبي، التوصية رقم 2(2002)Rec، الصادرة عن اللجنة الوزارية إلى الدول الأعضاء حول حرية الوصول إلى الوثائق الرسمية، ٢٠٠٢. الموقع الإلكتروني:

http://cm.coe.int/stat/E/Public/2002/adopted_texts/recommendations/2002r2.htm

منظمة Article XIX: قانون حرية المعلومات النموذجي، آب/أغسطس ٢٠٠١. الموقع الإلكتروني:

<http://www.article19.org/docimages/1112.htm>

الوصول عبر الوسائل الإلكترونية

Electronic Access

تشكّل الشبكات الإلكترونية وسيلة فعّالة لتوفير المعلومات. فالجلس الوزاري في الاتحاد الأوروبي يضع في التداول الكثير من وثائقه، بما فيها أي وثائق منشورة في ظل أنظمة الوصول الخاصة به، ضمن سجلات إلكترونية. وقد أدّى هذا إلى تحسين قدرة المواطنين على الوصول، وإلى تحقيق أمانة السرمكاسب لجهة الفعالية في أن معاً. وقد أُلح المجلس في آخر تقاريره السنوية إلى أن: "عدد الوثائق المطلوبة ينخفض إذا ارتفع عدد الوثائق التي يستطيع العموم الاطلاع عليها مباشرة".^{٣٥} وكذلك، أوردت وزارة العدل في الولايات المتحدة، ضمن إطار المطالعة التي أجرتها للوكالات في العام ٢٠٠٢، أن الكثير من الوكالات قد قلّص عدد الطلبات بشكل ملحوظ، من خلال نشره بعض الوثائق المتعلقة بالمصلحة العامة على شبكة الإنترنت.^{٣٦}

كثيرة هي القوانين الأخرى التي تشترط على الإدارات الحكومية أن تنشر المعلومات بشكل طوعي إيجابي. وتتضمن هذه المعلومات القوانين الخاصة بالإدارة العامة، وحماية المستهلك، والشؤون البيئية، والإجراءات في المحاكم، والإحصائيات. فتقوم وزارة الصحة في مدينة نيويورك بتلخيص عمليات تفتيش المطاعم على شبكة الإنترنت،^{٣٧} فضلاً عن أن اللجنة المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية تضع قائمة بالألعاب المستردة.^{٣٨} أما بعض الولايات الأميركية فتضع في التداول دليلاً بأسماء الأطباء، كي يتمكن المستهلكون من الاستعلام عنّ خضعوا لعقوبات.^{٣٩}

غير أن أحد العوائق يكمن في عجز عدد كبير من الأفراد عن استعمال المصادر الإلكترونية، بسبب النقص في إمكانية الوصول أو في التدريب. فالتوزيع الرقمي يثير معضلة شائكة في الكثير من البلدان النامية بسبب رداءة نوعية الشبكات الإلكترونية نتيجة نقص الموارد بشكل أساسي، وسيطرة موزعي الدولة على خدمات الاتصال، وعامل التخصص. يُضاف إلى هذه العوامل ارتفاع قيمة الرسوم المفروضة على الاتصالات، والحدّ من انتشار وسائل البث الواسعة النطاق. زد على ذلك أن نسبة المنازل المزوّدة بجهاز كمبيوتر ما زالت متدنية بصورة عامة، ولا يتيسر وصول العموم إلى الشبكات

Implementing FOI Laws تطبيق قوانين حرية المعلومات

للإجراءات الإدارية، والتدريب على ممارستها، وتعديلها. وبالتالي، من الضروري عادةً إتاحة بعض الوقت قبل أن يسري مفعولها، وإلا فلن تكون عمليات معالجة الطلبات مناسبة. وبشكل مبدئي، منحت البلدان نفسها فترة تتراوح ما بين ستة وثمانية عشر شهراً (سنة كمعدل وسطي) كي تطبق قوانين حرية المعلومات.

أي فترة تتخطى العام الواحد تميل إلى تحقيق نتائج معاكسة، لأن الزخم والاهتمام الأساسيين يتضاءلان، حين تُعطى الأولوية لنشاطات أخرى. فيفقد التدريب فعاليته لأنه يصير طي النسيان، أو لأن الموظفين ينتقلون إلى مواقع أخرى. وهكذا، يتبين أن المملكة المتحدة التي كرّست أربع سنوات لتطبيق قانون حرية المعلومات للعام ٢٠٠٠، لم تبذل سوى جهود ضئيلة في السنتين الأولى والثانية، وأن الإطار الزمني استعمل كعامل تأخير، لا كفترة تحضيرية.

تجدد الإشارة إلى أن بعض الحكومات طبقت هذا القانون على مراحل. وتحوّل هذه الاستراتيجية المنهجية المنظمات الأكبر حجماً التي تملك الموارد اللازمة، إعداد أصحاب الخبرات وتطويرهم ومن ثم الاستفادة من تجاربهم، لمساعدة هيئات أخرى أصغر حجماً. كذلك، فهي تساعد في تجنب أي هيئات مركزية توفّر المشورة والتدريب، أو تشرف على عملية التطبيق، الوقوع في الإرباك. ففي جامايكا، سيطبق القانون في مرحلة أولى، على سبع إدارات حكومية كبرى. أما في إيرلندا فكانت

يبدأ العمل الشاقّ حال إقرار قانون حرية المعلومات. فتبرز أولى العقبات على صعيد إقناع الإدارات الحكومية والمجتمع عموماً بأن حق طلب المعلومات موجود. وهذا ليس بالأمر اليسير، فالأشخاص الذين اعتادوا أن يملّي عليهم موظفو الحكومة ما هو صحيح وما هو خاطئ، لن يألفوا طلب المعلومات إثباتاً لغايات في أنفسهم. فليس من الضروري أن يرغب الموظفون الذين مارسوا الوظيفة ذاتها طوال سنوات مديدة، في تغيير أسلوبهم في العمل بالكامل.

إذاً لا بدّ من تثقيف الشعب لجهة حقوقه وسبل استعمالها، ومن منحه الثقة بأن الموظفين لن يصبّوا جام غضبهم عليه جرّاء طلبه المعلومات.

ويتعيّن على كبار الموظفين في الحكومة أن يشدّدوا باستمرار على أن حرية المعلومات تشكّل خطوة إيجابية إلى الأمام، وخطوة أساسية في أيّ ديمقراطية. لذلك، ينبغي توفير المصادر المؤاتية وادّخار الوقت الكافي لضمان تطبيق القانون من غير تعطيل النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها الهيئات.

الإطار الزمني للتطبيق

Time Frame for Implementation

عادةً، يتطلّب تطبيق أيّ قانون من قوانين حرية المعلومات التخطيط

اعتمد شروط نشر المعلومات، ثم اتسعت رقعة اعتمادها لتشمل حكومات محلية وهيئات أخرى. أما في إيرلندا فقد طُبِّق القانون أساساً على سجلات أنشئت بعد يومٍ من دخوله حيِّز التنفيذ، مع توقّعات بأن يطبَّق الاطلاع على السجلات الأقدم على مراحل.

هيئة التنسيق المركزية

Central Coordinating Body

تتمثّل الخطوة الأولى التي ينبغي على الحكومة أن تتخذها في تعيين هيئة مركزية قادرة على وضع استراتيجية لتنسيق الجهود. على هذه الهيئة أن تنعم بالمصادر المناسبة، وأن تحظى بالدعم على أعلى المستويات، كما يجدر بها أن تكون ملمّة إلى حدٍّ ما بأنظمة إدارة المعلومات. ففي جامايكا، أنشأ قسم السجلات والمحفوظات التابع لديوان رئيس الوزراء وحدةً لتيسير الوصول إلى المعلومات، في حين تتقاسم هذه المهمة، في سلوفينيا، وزارتا مجتمع المعلومات والداخلية. أمّا في إيرلندا، فقد أنشأ وزير المالية وحدةً معنيةً بشؤون حرية المعلومات.

تتمثّل مهمة الهيئة المركزية في الحرص على تنسيق الجهود، وتوفير مركزٍ للخبرات، وتسهيل تشارك المعلومات. وبالتالي، ينبغي على هذه الهيئة أن تتمكن من أداء جملة وظائف:

- التوجيه. ستحتاج الهيئات العامة إلى الحصول على توجيه مدعّم بمعلومات، انطلاقاً من الإنشاء الأساسي للبنى والهيكلية، وصولاً إلى النصائح المقدّمة بشأن طرق تطبيق الاستثناءات. ويمكن أن تضع هذه الهيئات أنظمة نموذجية ومدونات لقواعد العمل.
- التدريب. سيكون من الصعب على الهيئة المركزية أن تدرب كل موظفيها، بحسب الموارد المتوافرة لديها. ولكن يمكنها، على الأقل، أن تدرب كبار الموظفين، بالإضافة إلى الموظفين الذين سيدربون الآخرين.

قائمة بمراحل تطبيق قانون حرية المعلومات في مقاطعة ألبيرتا

- الخطوة ١ - إنشاء بنية لتطبيق القانون
 - الخطوة ٢ - وضع خطة للتدريب وتنظيم دورات تدريبية لنشر الوعي
 - الخطوة ٣ - وضع خطة للاتصالات
 - الخطوة ٤ - وضع إجراءات لتعقب طلبات الوصول إلى المعلومات والردّ عليها
 - الخطوة ٥ - إقرار نظام داخليّ أو نظام بشأن حرية المعلومات
 - الخطوة ٦ - مراجعة طرق تنظيم السجلات وأساليب حفظها
 - الخطوة ٧ - وضع دليل للسجلات
 - الخطوة ٨ - تحديد مجموعة المعلومات التي ستوضع في متناول الشعب من غير أن يتقدّم بطلبها
 - الخطوة ٩ - مراجعة الكتيبات والتوجيهات
 - الخطوة ١٠ - وضع خطة للحرص على التقيد بأحكام حماية الخصوصية
 - الخطوة ١١ - مراجعة الإجراءات التي ترعى إبرام العقود
- المصدر: قائمة بقوانين حرية المعلومات وحماية الخصوصية. وزارة الشؤون البلدية في مقاطعة ألبيرتا، تموز/يوليو ١٩٩٧.

الهيئات المركزية أولى الهيئات التي طبّقت القانون، ثم تلتها الهيئات الأصغر حجماً التي طبّقتها على مدار خمس سنوات.

يمكن تطبيق جوانب أخرى أيضاً على مراحل. فقد حدّد الإطار الزمنيّ للردّ على طلبات الوصول إلى المعلومات في جنوب أفريقيا بتسعين يوماً، ثمّ تضاعف تدريجياً ليرسي على ثلاثين يوماً ضمن فترة سنتين، لما أصبحت الإدارات أوسع دراية بشروط الردّ، وأشدّ فعالية في هذا المجال. وكانت الحكومة المركزية، في المملكة المتحدة، هي أول من

بعد أن يدخل القانون حيّز التنفيذ. وقد دلت التجارب في غالبية البلدان على أن عدد الطلبات الأصلي يكون، في بادئ الأمر، أدنى من العدد المتوقع، ثم يأخذ في الارتفاع مع مرور الوقت وازدياد الوعي حيال القانون. فتلك الهيئات التي تعالج قضايا جدلية أو عامة، تتلقى على الأرجح طلبات أكثر من تلك التي لا تعالجها.

غير أن وجود قانون حماية الخصوصية أو البيانات سيحدث تغييراً هاماً. ففي عدد كبير من التشريعات (بما فيها تلك السائدة في أستراليا وإيرلندا)، يتضح أن نسبة عالية من الطلبات تصدر عن أفراد يطلبون الاطلاع على ملفاتهم الخاصة. لذلك، إذا كانت الهيئة الحكومية المعنية خاضعة أصلاً لقانون حماية البيانات أو الخصوصية، فمن المرجح أن تكون نسبة الطلبات الجديدة، أقل من النسبة المتوقعة فيما لو كان الأفراد يتمكنون للمرة الأولى من الاطلاع على سجلاتهم. ونسجاً على النوال نفسه، لا يُرجح أن تتلقى الهيئات الخاضعة أصلاً لقوانين تيسير الوصول إلى المعلومات البيئية، عدداً هاماً من الطلبات الجديدة، إذا كانت توفر أصلاً المعلومات، في ظل القوانين أو الأنظمة الموجودة، التي ما زالت سارية المفعول. كذلك، من شأن المعلومات التي تُنشر بشكل طوعي إيجابي أن تحدث تغييراً. فقد أشرنا سابقاً إلى أن عدد الطلبات سجل تراجعاً في ظل تشريعات تقضي بالنشر الروتيني للمعلومات المطلوبة عموماً.

أما أفضل طريقة كي تقدّر أيّ هيئة حكومية عدد الطلبات التي يُحتمل أن تتلقاها فتتمثل في رصد الهيئات المماثلة، في البلدان أو التشريعات التي سبق لها أن طبقت قانون حرية المعلومات، ثم الاتصال بها أو معاينة تقاريرها السنوية من قبيل الاسترشاد بها.

دور مأمور المظالم/لجنة المعلومات

Role of Ombudsman/Information Commission

يؤدي كل من مأمور المظالم أو لجنة المعلومات، من حيث المبدأ، دوراً هاماً لدعم الهيئات الحكومية وعامة الشعب على السواء، في مجال

الإشراف. يمكن أن تعيد الهيئة المركزية النظر في الخطط وتراقب العمليات، كما يمكنها أن تجمع المعلومات الإحصائية وتصدر التقارير. ويمكنها كذلك أن تكون مركز التنسيق الذي يتلقى الأسئلة الواردة من البرلمان والوزارات وعامة الشعب.

• نسج الشبكات. يمكن أن تسهل الهيئة إنشاء شبكات من الخبراء داخل مختلف الهيئات، فيكون بمقدورهم أن يتناقشوا في تجاربهم ويستفيدوا منها.

التطبيق داخل الإدارات

Departmental Implementation

ينبغي على كل هيئة حكومية أن تبادر أولاً إلى تعيين منسق تكلفه تطبيق القانون داخل إدارتها. ومن الأفضل أن توكل هذه المهمة إلى موظف إداري رفيع المستوى، يتمتع بالصلاحية لإحداث تغييرات وادّخار الموارد الملائمة. يُشار إلى أن المدير أو نائبه هو الذي يتولى هذه المهمة في بعض الهيئات، في حين تعهد الحكومات، داخل هيئات أخرى، بهذه المهمة إلى كبير الموظفين في مجال المعلومات. أمّا في المنظمات اللامركزية أو المنظمات الكبيرة، فقد يكون ضرورياً تعيين منسقين مختلف الأقسام. وقد يكون مفيداً أيضاً تشكيل مجلس من أشخاص تابعين لمختلف الأقسام داخل الإدارة، بما فيها الأقسام المعنية بتكنولوجيا المعلومات، والمحفوظات، والشؤون القانونية، يمكنهم أن يزودوا المنسق بالمشورة حول قضايا متنوعة.

لا يصبح القانون نافذاً إلا بعد أن تنفذ كل هيئة حكومية الكثير من المهام: فيجب تحديد الهيكليات والإجراءات؛ وإعادة النظر في أنظمة حفظ السجلات؛ وتدريب الموظفين. وكما هي الحال في الهيئة المركزية، يحتاج كبار الموظفين في كل إدارة إلى أن يشبثوا باستمرار حرية المعلومات على أنها جهد إيجابي، وأن يقدموا الدعم الإيجابي لمن يتأثرون بها.

الاستعداد لاستيعاب حجم الطلبات

يصعب على هيئة معينة أن تقدّر عدد الطلبات التي يُحتمل أن تتلقاها

قانون حرية المعلومات. وتنطوي بعض المهام النموذجية على الآتي:

المدونات والأنظمة

في بعض التشريعات، تُمنح الهيئة، إن بصورة فردية أو مشتركة، سلطة إعداد مدونات قواعد العمل، والأنظمة الأخرى المرتبطة باستعمال قانون حرية المعلومات. فيتعيّن على مفوض لجنة المعلومات في المملكة المتحدة أن يوافق على جميع خطط نشر المعلومات، ويعدّ خططاً نموذجية يصلح أن تتبناها الهيئات.

تطبيق الاستثناءات وفقاً للتوصيات

يمكن أن يصدر المكتب توجيهات أو يُعدّ مدونات حول طرق تطبيق كلّ استثناء من الاستثناءات. من شأن هذه التوجيهات أو المدونات أن ترشد الوكالات إلى الطرق التي ستعتمدها اللجنة لمراجعة قرارات الوكالة، وأن تشجّع تثبيت تطبيق القانون داخل إدارات الحكومة.

صلة وصل ذات صفة عامة

يمكن أن تشكّل الهيئة همزة وصل بين عامة الشعب والهيئات الحكومية. ففي المكسيك، أنشأت اللجنة الوطنية لتيسير الوصول إلى المعلومات العامة، نظاماً إلكترونياً في خدمة الوكالات المنفذة، لتتلقّى طلباتها عبر الإنترنت (SISI).^{٣٦} يمكن أن تنظّم الهيئة أيضاً ندوات ودورات تدريبية عامة حول قانون حرية المعلومات، وأن تصدر مطويات، وكتيبات توجيهية، ومنشورات أخرى، لتشجيع العموم على استعمال هذا القانون.

التقارير حول تطبيق القانون

يمكن أن تراقب الهيئة، بصورة رسمية أو غير رسمية، التقدم الذي تحرزه كلّ هيئة عند تطبيق القانون، ويمكن أن تقدّم النصح بخصوص أفضل آليات التطبيق، باعتبار أنّ النصائح غير الرسمية تكون ربما بناءً إلى أقصى حدّ في المراحل الأولى. ولكن، حالما يدخل أيّ قانون حيّز التنفيذ، قد يستدعي إصدار تقارير حول وضعيته، وإجراء إحصائيات، وتدقيقاً في الحسابات، وتحقيقات.

الاستعداد لتلقّي الطعون

على مأمور المظالم أو مفوض اللجنة أن يكون مهيباً لتلقّي الدعاوى. من حيث المبدأ، يكون عدد الطلبات المطعون بها على هذا المستوى عدداً صغيراً. ففي إيرلندا مثلاً، يبلغ المعدّل الوسطي للحالات المطعون بها ٤ في المئة تقريباً.

والمراكز الشبيهة بمركز مأمور المظالم يجوز أن تفيد في إنشاء هيكليات لمعالجة الطعون. غير أنّ إيرلندا شهدت تأخيراً كبيراً في بتّ الدعاوى المتعلقة بحرية المعلومات في السنوات القليلة الأولى. ولما تبين أنّ إنهاء كلّ دعوى يتطلّب وقتاً أطول من الوقت اللازم لدعاوى مماثلة تُعرض على مأمور المظالم، جرى استخدام عدد أكبر من الموظفين.

والجدير بالذكر أنّ اللجان الحكومية في إيرلندا وكندا وعدداً من اللجان الأسترالية، تنشر بانتظام قراراتها فترسّخ بالتالي دعائم صنع القرار لدى الهيئات الحكومية.

دور المجتمع المدني

Role of Civil Society

على المنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور هام في مجال تطبيق قوانين حرية المعلومات. فالمنظمات التي شاركت مشاركة فعالة في وضع القانون، يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً لتقديم المشورة بشأن تطبيقه. ويمكنها أيضاً أن تساعد في نشر القانون واختبار أحكامه.

- المنظمات غير الحكومية بصفتها مستعملة للقانون. تستطيع المنظمات غير الحكومية التي تتقدّم بطلبات أن تُرغم الهيئات الحكومية على تطبيق القوانين، وتثقف العموم حول استعمال هذه القوانين في أنّ واحد. ففي جنوب أفريقيا، قامت دائرة الأرشيف التاريخي لجنوب أفريقيا (SAHA) بإرسال عشرات الطلبات، من أجل الكشف عن الملفات الخاصة بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وحمايتها. كذلك، اكتشفت أن آلاف الملفات

- الاختبارات وعمليات التقييم. أجرى برنامج تيسير الوصول إلى المعلومات، في بلغاريا، مسحاً على جميع الهيئات الحكومية المركزية والبلديات الكبرى، لمعرفة رأيها في قانون الوصول إلى المعلومات العامة.^{٣٨} وفي الولايات المتحدة، تجري دائرة محفوظات الأمن القوميّ تقييماً شاملاً حول حرية المعلومات. فقد قدّمت طلبات اختبارية لعدد كبير من الوكالات وأجرت مقابلات مع الموظفين العاملين في مجال حرية المعلومات. أما اتحاد صحافيّ جنوب شرق آسيا (SEAPA) فقد قارن بين نسب الوصول إلى السجلات العامة في ثمانية بلدان في المنطقة مصنّفاً إياها وفق تراتبية معيّنة.^{٣٩}
- الدعم العام. تقدّم عدّة منظمات غير حكومية المساعدة القانونية للشعب حول سبل استعمال قانون حرية المعلومات المعتمد لديه. فيشغل نادي الصحافة في البيرو خط اتصال للمساعدة كي ينصح الأشخاص في مجال تقديم الطلبات. وفي بلغاريا، يمثّل برنامج تيسير الوصول إلى المعلومات، مجموعات مصالح عامة وأفراداً بحاجة إلى رفع دعاوى ضدّ إدارات حكومية. أما مركز المعلومات الإلكترونيّ لشؤون الخصوصية في الولايات المتحدة فينشر كتباً سنوياً حول الدعاوى القضائية، محدثاً بذلك قانون الدعاوى. كذلك، يدير كثيرون مواقع إلكترونية تصيغ تلقائياً طلبات الأفراد بالشكل الصحيح.
- إقامة الدعاوى القضائية. ترفع المنظمات غير الحكومية أيضاً دعاوى باسمها الخاص، استدراراً لقرارات قانونية ترمي إلى إيضاح الأحكام التي يشوبها الغموض. في جنوب أفريقيا، قدّم المركز الاستشاريّ لديمقراطية منفتحة عدداً كبيراً من الدعاوى الرائدة بشأن الوصول إلى معلومات موجودة في حوزة هيئات عامة وخاصة على السواء.
- الخسارة بالاستخبارات السريّة لم تُسلّم قطعاً إلى اللجنة. وقد استدعى هذا الأمر العمل الوثيق مع الموظفين المعيّنين بحريّة المعلومات في الدائرة، وكذلك مع جهازَي المخابرات والجيش.
- التدريب. يمكن أن تقيم المنظمات غير الحكومية دوراتٍ تدريبية للموظفين الحكوميين، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وعامة الشعب، بهدف توسيع معرفتهم بالقانون ورقعة استعماله. ففي بلغاريا، أعدّ برنامج تيسير الوصول إلى المعلومات حلقات تدريبية مكثّفة لطالبي المعلومات، والموظفين الحكوميين، والقضاة في جميع أنحاء البلاد.
- الحملات الإعلامية العامة. قادت المنظمات غير الحكومية، في الكثير من البلدان، حملات توعية عامة، بهدف إعلام المواطنين بأن لهم الحقّ في طلب المعلومات. وقد استعانت، فيما استعانت، بالإعلانات التلفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى إعلانات الصحف والمقالات والملصقات المطويات.
- المؤتمرات والاحتفالات العامة لتوزيع الجوائز. تشكّل المؤتمرات واحتفالات توزيع الجوائز لأفضل آليات التطبيق وأشدّها سوءاً، أداة مفيدة لصبّ اهتمام وسائل الإعلام على موضوع يقتصر، في الغالب، على فئة معيّنة. فهي تستطيع أن تحقّق نتائج تكون، بطبيعتها، إما إيجابية وإما سلبية. وفي هذا الإطار، تنظّم جمعية الصحفيين الكنديين حفلَ توزيع "جوائز قانون الصمت"، لتنتقد الهيئات الحكومية التي تتكتم بشدّة على المعلومات.^{٣٧} وفي أعقاب حفل السنة الماضية، وعدت حكومة مقاطعة نونافا سكوشيا بنشر مزيد من المعلومات. في المقابل، نالت مجموعات أخرى جوائز إيجابية. ففي المملكة المتحدة، تكرم الحملة من أجل حرية المعلومات أفراداً دافعوا عن الانفتاح. وينظّم اليوم عدد من المجموعات الدولية نشاطات لإحياء اليوم العالميّ للتحقّق في المعرفة في شهر أيلول/سبتمبر من كلّ عام.

Training

التدريب

يُعتبر التدريب المناسب أساسياً للنجاح في إقرار قانون حرية المعلومات،

من الضروريّ أيضاً الحرص على أن يتلقّى أقرءاء آخرون مهتمّون بهذا الشأن التدريب على تطبيق القانون. وبالتالي، يجدر بالقضاة أن يخضعوا لتدريب على إنفاذ القانون، وسبل معالجة الدعاوى خير معالجة.

ليس من الضروريّ أن يدير الموظفون الحكوميون هذا التدريب، نظراً إلى إمكانية إدراج قسمٍ منه ضمن الكتيبات العادية حول الخدمة المدنية، وإلى قدرة جمعيات محترفة وهيئات تدريب خاصة على أن تقدّم مساعدتها في اختصاصاتٍ معيّنة. وتستطيع مؤسسات أكاديمية أن تفرد فصولاً عن الموضوع ضمن مواد القانون التي تدرّسها. أخيراً، تعتمد منظمات غير حكومية في كثيرٍ من البلدان على توفير التدريب كجزءٍ من عملها في مجال المدافعة.

Networks

نسج الشبكات

يمكن أن تتشارك الشبكات أفضل آليات التطبيق والدروس المستخلصة من الإدارات الأخرى. والأهم من ذلك هو أنها تستطيع أن تقدّم الدعم، كي لا يركز الموظفون الأفراد العاملون في مجال حرية المعلومات تحت ثقل العمل. ويتعيّن على هذه الشبكات أيضاً أن تستقطب مستعملين من الخارج.

يجوز إنشاء مجموعة واسعة من الشبكات، على اختلافها وتنوعها. ففي إيرلندا، نظّمت الحكومة شبكات تضم خبراء من الداخل والخارج على السواء، وتعمل تحت إشراف وحدة السياسة المركزية المعنية بحرية المعلومات:

● **العاملون في مجال الخدمة المدنية.** يعقدون اجتماعات شهرية في سبيل تعزيز أفضل آليات التطبيق وسبل التقيّد بالقانون؛ ويتشاركون المعلومات المتعلقة بالطلبات؛ ويحدّدون المقاربات المشتركة لشؤون الأمن وتطبيق القانون.

لأنّ "هذا القانون لا ينبغي أن يحلّ كالمفاجأة على الموظفين والمدراء في أيّ منظمة من المنظمات"، على حدّ ما أشارت إليه السلطة التنفيذية الاسكتلندية في خطتها.

فالبلدان التي نجحت أكثر من غيرها في تطبيق قوانين حرية المعلومات الخاصة بها، كانت قد تبنت عموماً مقاربة شاملة، تحرص على أن يفهم كلّ موظف في الحكومة هذه القوانين فهماً أساسياً على الأقل. من هذا المنطلق، تلقى الموظفون، على اختلاف مراتبهم، تدريباً بالتوافق مع حاجاتهم، بدءاً بالتدريب المكثّف والشامل وصولاً إلى التوعية العامة. وفي اسكتلندا، أقامت السلطة التنفيذية تدريباً على ثلاثة مستويات:

● **على المستوى الاستراتيجي.** يضمّ مدراء المجلس التنفيذي، وأعضاءه، والممثلين المنتخبين. يُحتَمَل أن يتطلّب المستوى الاستراتيجي معرفةً أساسيةً بنظام حرية المعلومات، ومعلومات أكثر عن المصادر وتبعات عرض المعلومات (كشؤون الإعلام). أما الموظفون الرفيعو المستوى فسيحتاجون إلى دراسة التبعات التي تخلّفها سياسات المنظمة، والنظرة التي تتكوّن لديهم بخصوص "ثقافة حرية المعلومات". وسيحتاجون أيضاً إلى التأمل في دورهم القيادي في مجال تطبيق ثقافة الانفتاح.

● **على مستوى العاملين في مجال حرية المعلومات.** نعني بهم صانعي القرار، وفريق إدارة السجلات، وموظفي المراجعات، والمحامين. فتدريب العاملين في هذا المجال سيتمحور حول المهارات الأساسية والمعارف المكتسبة اللازمة لنجاح العمل في نظام حرية المعلومات، وسياسة حرية المعلومات الخاصة بإحدى الهيئات العامة.

● **على المستوى العام.** يطال هذا التدريب جميع الموظفين، ويشمل شؤون التوعية وتعليم بعض المهارات المرتبطة بتقديم المعلومات وخدمة الزبائن.^{٤٠}

يتقيّد بإطار زمنيّ محدّد، يمكنه بالتالي أن يركّز على طريقة عمل الهيئة حالياً، بما يخوّل المدراء إحداث التغييرات المطلوبة. لذا، قد يكون من الضروريّ استحداث قوانين تنصّ على تعديل الإجراءات. ففي الهند، تدرس الحكومة قانوناً لإدارة السجلات والمحفوظات، لاستكمال قانون حرية المعلومات، والارتقاء بمستوى تنظيم أساليب حفظ المعلومات وإدارتها.

الاحتفاظ بسجلات عن الوثائق

يحتفظ عدد من الحكومات بسجلات مفصّلة عن جميع الوثائق التي تعدّها الهيئات الحكوميّة أو تتلقّاها. وقد أخذت هذه الظاهرة الشائعة في البلدان الاسكندنافية، تنتشر أكثر فأكثر في أقطار أخرى من العالم. فمنذ العام ١٩٩٩، فرض الاتحاد الأوروبيّ على كل هيئاته أن تقوم بحفظ السجلات.

تكمن إحدى المشكلات المستجدة التي برزت في السنوات العشر الأخيرة، في سبل معالجة السجلات الإلكترونيّة. ولا تزال الحكومات

العاملون في مجال الخدمة العامة. يزاولون أعمالاً ماثلة للأعمال المشار إليها إعلاه، إنّما تعود لأولئك العاملين في الهيئات العامة خارج نطاق الخدمة المدنيّة.

الفريق الاستشاريّ لشركات الأعمال. ينشر الوعي والفهم لمسائل حرية المعلومات ضمن محيط شركات الأعمال؛ ويحدّد هذه المسائل ويعالجها؛ ويعدّ للمستخدمين من شركات الأعمال دليلاً مقتضباً حول قضايا حرية المعلومات. يشمل المشاركون فيه غرفة التجارة والجمعيات المعنيّة بشؤون السياحة والتصدير.

الفريق الاستشاريّ للمواطنين. ينظر في مسودات الأنظمة؛ ويراجع ما يكتشفه مفوض لجنة المعلومات؛ ويراجع استراتيجيات تستهدف تطبيق قانون حرية المعلومات على مستوى المستهلكين؛ ويدرس أنظمة نشر المعلومات المتبعة لدى الحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن إنشاء شبكات غير رسميّة هو أمر مفيد أيضاً. ففي الولايات المتحدة، تُعتبر الجمعية الأميركيّة للمحترفين العاملين في مجال تيسير الوصول جمعيّة محترفة، تضمّ موظفين حكوميين ومستعملين يوفرون التدريب وينظّمون المنتديات بغرض الاجتماع والتداول في مسائل حرية المعلومات. أمّا في البلدان الأصغر حجماً، فغالباً ما يتخذ إنشاء الشبكات طابعاً أقلّ رسميّة. ولكن يجوز أن تكون عمليّة وضع مقاربات مشتركة لمعالجة بعض المعضلات، محدودة أكثر في ظلّ غياب أيّ هيئة مركزيّة تقوم بالوساطة.

إعادة النظر في التنظيم الإداريّ

Management Review

سيكون من الصعب إنفاذ حقّ الوصول إلى المعلومات، في حال لم تكن إدارة السجلات إدارة حسنة. فكما ورد سابقاً، إنّ أيّ قانون مستحدث لحرية المعلومات يتيح للحكومات فرصة اتخاذ الخطوات اللازمة باتجاه تحسين التنظيم الإداريّ. ولما كان يجدر بالقانون أن يتقيّد

سجل مجلس الاتحاد الأوروبيّ

أنشأ مجلس الاتحاد الأوروبيّ سجلاً عن الوثائق منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. فكل الوثائق التي يجري إعدادها تُدرج تلقائياً في هذا السجل حال صدورها. وهذا السجل الذي يسمح بالبحث، موجود على شبكة الإنترنت التي تيسر الاطلاع على مجموعة واسعة من الوثائق تلقائياً. تشتمل هذه الأخيرة على المعلومات التالية:

- رقم المرجع
- العنوان
- رقم الملف
- الموضوع
- نوع الوثيقة
- مرسل الوثيقة
- المرسل إليه
- تاريخ الوثيقة
- موعد الاجتماع
- تاريخ الحفظ
- اللغة

المصدر: <http://register.consilium.eu.int>

- الحكومات تعمل بعناء على سنّ القوانين التي ترعى حفظ الرسائل والملفات الإلكترونية وتنظيمها. والمشكلة الأكبر تتعلق بكيفية الحرص على توفير الوصول إلى هذه السجلات في المستقبل. فنظراً إلى تطوّر البرامج الإلكترونية وتغيّرها، ستدعو الحاجة إلى تطوير معايير مشتركة أو الإبقاء على البرامج الإلكترونية وأنظمة الكمبيوتر القديمة، حرصاً على إمكانية قراءة الاسطوانات والملفات في المستقبل.
- تلبيةً لأغراض إدارة الأداء الداخليّ، يجب أن تكشف هذه الأنظمة عن مواطن الإشكاليات التي يُحتمل بروزها.
- حين تتلقّى إدارات حكوميّة متفرّقة طلبات متماثلة تقتضي التنسيق للردّ عليها، ستبرز الحاجة إلى طريقة لرصد هذه الطلبات بسهولة، ضمناً لتوافق الردود.^{٤٢}

المصادر الإضافية

وزارة الشؤون البلدية في مقاطعة ألبيرتا، قائمة بقوانين حرية المعلومات، وحماية الخصوصية. تموز/يوليو ١٩٩٧. الموقع الإلكتروني:

http://www3.gov.ab.ca/foip/other_resources/publications_videos/pdf/checklist.pdf

كتيب إيرلنديّ معدّ لصانعي القرار في مجال حرية المعلومات. الموقع الإلكتروني:

<http://www.foi.gov.ie/foi.nsf/DecisionGuide?OpenFrameSet>

المركز الاستشاري لديمقراطية منفتحة (جنوب أفريقيا)

كتيبات تصلح كمصادر لقانون تيسير الوصول إلى المعلومات، دليل

المستخدم المعدّ لرؤساء الإدارات الحكومية. الموقع الإلكتروني:

[http://www.opendemocracy.org.za/new%20files/SAHRC%20Manual%20Module%201\(A\).doc](http://www.opendemocracy.org.za/new%20files/SAHRC%20Manual%20Module%201(A).doc)

مراقبة استعمال القانون والتقارير السنوية

Monitoring Usage and Annual Reports

من الضروريّ جداً مراقبة تطبيق قانون حرية المعلومات عن كثب حالما يتمّ إقراره. فينصّ الكثير من القوانين على أن تتولّى كلّ إدارة حكوميّة مراقبة استعمال القانون المذكور، بما في ذلك عدد الطلبات المقدّمة، وطبيعة الاستثناءات المطبّقة، وعدد الوثائق المنشورة.^{٤١}

وقد أشار قسم الشؤون الدستورية في المملكة المتحدة إلى عدد من الأسباب التي تدعو إلى حفظ سجلات مفصّلة عن الطلبات والردود، تلبيةً لأغراض الإدارة الداخلية:

- ينبغي بالحكومات المركزيّة، بحسب ما هو متوقّع منها عن وجه حقّ على المستويين العام والسياسي، أن تتمكن على الأقلّ، بشكل أو بآخر، من أن تعلّل طريقة تطبيق قانون حرية المعلومات.

- يتعيّن على السلطات أن تسجّل بعض المعلومات عن سبل استجابتها للطلبات، بهدف التعاطي مع أيّ طعون قد تستدعيها هذه الطلبات.

- ستحتاج السلطات التي تعالج عدداً لا يستهان به من الطلبات في الوقت نفسه، إلى اعتماد نظام يضمن جمع المعلومات وتسجيلها وفق الأصول.

Conclusion

يقضي بالمراجعة سيساعد على ضمان حصول هذه المراجعة.

تتنوع الهيئات المؤهلة لإجراء المراجعات، بما فيها الهيئات الرسمية التي ترعاها الحكومة. فقد شكّلت الحكومة في كندا لجنة مراجعات تضم خبراء حكوميين، عُهد إليهم إعداد سلسلة تقارير حول قانون حرية المعلومات والممارسات الدولية^{٤٣}. غير أن الهيئة تلقت انتقادات عنيفة من المستعملين الذين شعروا بأنهم مبعدون عن هذه العملية. وقد شدّد التقرير النهائي بشكل أساسي على الشؤون الإدارية، من غير أن يعالج المشاكل التي أثارها المستعملون ومفوض لجنة المعلومات. وفي الدانمارك، أنشئت هيئة ماثلة يرأسها مأمور المظالم، وتضم وسائل الإعلام والمجموعات المعنية بحقوق الإنسان.

لا يُستبعد أيضاً إجراء مراجعات خارجية. ففي أستراليا ونيوزيلندا، عمدت اللجان المعنية بإصلاح القانون إلى إصدار تقارير في السنوات الأخيرة تدعو إلى إحداث تغييرات جذرية. أما مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة فيراجع دورياً جوانب معينة من قانون حرية المعلومات، نزولاً عند طلب أعضاء الكونغرس.

الحملة لتجديد الاهتمام

قادت الحكومة السويدية، في العام ٢٠٠٢،^{٤٤} حملة السويد لتعزيز الانفتاح، التي ترمي إلى زيادة الشفافية في القطاع العام، ورفع مستوى المعرفة والتوعية لدى عامة الشعب بشأن سياسات الكشف عن المعلومات، وتشجيع مشاركة المواطنين مشاركة فاعلة، وتفعيل الحوار. وقد ألحّت الحكومة إلى بروز مشكلات على صعيدي تطبيق القانون وإطلاع الشعب على حقوقه، رغم وجود حرية المعلومات منذ زمن طويل في السويد.

الخاتمة

شؤون تطرح نفسها على المدى البعيد

Long term Issues

الدعم المركزي

تستمر الحاجة إلى هيئة مركزية على دراية واسعة بهذا الشأن، حتى بعد الانتهاء من مرحلة التطبيق الأولى. إرشادات هذه الهيئة المركزية والإشراف الذي تمارسه تعتبر ضرورية للتأكد من تطبيق القانون بطريقة متناسقة ووفق الأصول في كل الإدارات الحكومية. والمعلوم أن الشبكات تحتاج إلى الدعم لئلا يصيبها الوهن، لأن اهتمام الموظفين سيخف، وستراجع نوعية الخدمات إذا لم يتلقوا الدعم. ففي نيوزيلندا وأستراليا، تمّ الإطاحة بالهيئات المركزية التي تمارس الإشراف وتقدم المساعدات أو جرت إزاحتها؛ ومنذ ذلك الحين، تفاقمت المشاكل الناشئة عن الوصول إلى المعلومات والتدريب غير الملائم.

التدريب

بعد دخول القانون حيّز التنفيذ، تبقى مواصلة التدريب مهمة. لذلك، ينبغي تدريب الموظفين الجدد، كما يجدر تشارك أفضل آليات التطبيق والدروس المستخلصة من الإدارات الأخرى.

المراجعات الدورية

تتطور الأنظمة القانونية مع مرور الزمن، فيما يُرجح أن تبقى المبادئ العامة لقانون حرية المعلومات على حالها. وكثيرة هي البلدان التي أعادت النظر دورياً في قوانين حرية المعلومات، لتحرص على تطبيقها تطبيقاً صحيحاً، معدّلة إياها كي تعكس هيكلية حكومية متجددة، أو أنظمة مستحدثة، أو تقدماً في التكنولوجيا، ومضيفاً إليها أحكاماً جديدة من وحي التجارب. يُذكر أن تضمين نص القانون حكماً

الملحق الأول - قائمة بالقوانين الوطنيّة المتعلّقة بحريّة المعلومات، والمعتمّدة في سائر أقطار العالم

APPENDIX 1 - LIST OF NATIONAL FOI LAWS AROUND THE WORLD

لاتفيا	ألبانيا
ليختنشتاين	أرمينيا
ليتوانيا	أستراليا
المكسيك	النمسا
مولدوفا	بلجيكا
هولندا	بيليز
نيوزيلندا	البوسنة والهرسك
النرويج	بلغاريا
باكستان	كندا
باناما	كولومبيا
البيرو	كرواتيا
الفلبين	الجمهورية التشيكية
بولندا	الدنمارك
البرتغال	الإكوادور
رومانيا	إستونيا
سلوفاكيا	فنلندا
سلوفينيا	فرنسا
جنوب أفريقيا	جورجيا
إسبانيا	اليونان
السويد	هنغاريا
طاجيكستان	إيسلندا
تايلندا	الهند
ترينيداد وتوباغو	إيرلندا
تركيا	إسرائيل
أوكرانيا	إيطاليا
المملكة المتحدة	جامايكا
الولايات المتحدة	اليابان
أوزبكستان	كوريا الجنوبيّة
زمبابوي	كوسوفا

تجدر الإشارة إلى أنّ القوانين لم تدخل، جميعها، حيّز التنفيذ أو لم تثبت جدواها لجهة تأمين الوصول إلى المعلومات الموجودة في حوزة الحكومات. لاستعراض قوانين هذه البلدان، أنظر كتاب "قوانين حرية المعلومات والوصول إلى السجلات الحكومية حول العالم" (Freedom of Information and Access to Government Record Laws Around the World) لديفيد بانيسار. الموقع الإلكتروني: <http://www.freedominfo.org/survey.htm>

الملحق الثاني - مصادر إضافية ومنظمات وطنية أخرى معنية بحرية المعلومات

APPENDIX 2 - ADDITIONAL FOI RESOURCES AND NATIONAL ORGANIZATIONS

مواقع لمنظمات المجتمع المدني وأخرى أكاديمية

- برنامج تيسير الوصول إلى المعلومات (بلغاريا): http://www.aip-bg.org/index_eng.htm
- مبادرة الوصول إلى المعلومات: <http://www.accessinitiative.org/>
- منظمة Article XIX: الحملة العالمية من أجل حرية التعبير: <http://www.article19.org/>
- الحملة من أجل حرية المعلومات (المملكة المتحدة): <http://www.cfoi.org.uk/>
- مركز كارتر: <http://www.cartercenter.org>
- مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان (الهند): <http://www.humanrightsinitiative.org>
- شبكة حرية المعلومات: <http://www.foi.net/>
- شبكة المدافعين عن حرية المعلومات: <http://www.foiadvocates.net/>
- حرية المعلومات: www.freedominfo.org
- حرية المعلومات في آسيا: <http://www.foi-asia.org/>
- مشروع الوصول العالمي: <http://www.publicintegrity.org/garesearch/>
- حرية المعلومات - المكسيك: <http://www.limac.org.mx/html/>
- المعهد الإعلامي لجنوب أفريقيا: <http://www.misa.org/>
- المركز الاستشاري لديمقراطية منفتحة (جنوب أفريقيا): <http://www.opendemocracy.org.za/>
- مبادرة العدالة في المجتمع المنفتح (هنغاريا/الولايات المتحدة): <http://www.justiceinitiative.org/>
- المنظمة الدولية لحماية الخصوصية: <http://www.privacyinternational.org/issues/foia/index.html>
- شبكة "بروبيداد": <http://www.probidad.org/>
- الأرشيف التاريخي لجنوب أفريقيا: <http://www.wits.ac.za/saha/programme.htm>
- منظمة الشفافية الدولية: <http://www.transparency.org/>

مواقع لحكومات ومنظمات حكومية دولية

- مفوض لجنة المعلومات في كندا: <http://www.infocom.gc.ca/menu-e.asp>
- كندا: Access to Information Review Task Force. <http://www.atirtf-geai.gc.ca/home-e.html>
- القسم الإعلامي التابع للمجلس الأوروبي: <http://www.coe.int/media/>
- مأمور المظالم التابع للاتحاد الأوروبي: <http://www.euro-ombudsman.eu.int/>
- اللجنة الفرنسية المعنية بحق الوصول إلى الوثائق الإدارية: <http://www.cada.fr/>
- مفوض اللجنة البرلمانية-الهنغارية لحماية البيانات وحرية المعلومات: <http://abiweb.obh.hu/adatved/indexek/index.htm>
- وحدة السياسة المركزية المعنية بحرية المعلومات في إيرلندا: <http://www.foi.gov.ie/>
- مكتب مفوض لجنة المعلومات في إيرلندا: <http://www.oic.gov.ie/>
- وحدة جامايكا المعنية بحق الوصول إلى المعلومات: http://www.jis.gov.jm/special_sections/ATI/default.html
- المعهد الفدرالي المكسيكي المعني بحق الوصول إلى المعلومات العامة: <http://www.ifai.org.mx/>
- المقرر الخاص بحرية التعبير التابع لمنظمة الدول الأميركية: <http://www.cidh.org/Relatoria/default.htm>
- مديرية الحكم العام وتنمية الأراضي، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: http://www.oecd.org/department/0,2688,en_2649_34275_1_1_1_1_1,00.html
- الصفحات المخصصة لحرية المعلومات على موقع السلطة التنفيذية في اسكتلندا: <http://www.scotland.gov.uk/Topics/?pageID=198>
- قسم الشؤون الدستورية في المملكة المتحدة: <http://www.lcd.gov.uk/foi/foidpunit.htm>
- مكتب مفوض لجنة المعلومات في المملكة المتحدة: <http://www.informationcommissioner.gov.uk/>
- المقرر الخاص للأمم المتحدة التابع للجنة حقوق الإنسان المعنية بتعزيز وحماية حق حرية الرأي والتعبير: <http://www.unhchr.ch/html/menu2/7/b/mfro.htm>

الحواشي الختامية

ENDNOTES

١. أنظر Article 19, "Freedom of Information: An Internationally Protected Human Right" in Global Trends on the Right to Information: A survey of South Asia, 2002. <http://www.article19.org/docimages/1116.htm>.
٢. القرار ٥٩ (١)، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.
٣. أنظر التقرير الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ عن اللجنة الخاصة للتفاوض حول اتفاقية لمكافحة الفساد، الذي يتناول الأعمال التي قامت بها هذه اللجنة ما بين جلساتها الأولى والسابعة. الموقع الإلكتروني: http://www.unodc.org/unodc/en/crime_convention_corruption_reports.html
٤. المبدأ العاشر من المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm>
٥. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. الموقع الإلكتروني: <http://www.unecce.org/env/pp/>
٦. المجلس الأوروبي، التوصية رقم 2(2002) Rec، الصادرة عن اللجنة الوزارية إلى الدول الأعضاء حول حرية الوصول إلى الوثائق الرسمية، ٢٠٠٢. الموقع الإلكتروني: http://cm.coe.int/stat/E/Public/2002/adopted_texts/recommendations/2002r2.htm
٧. أمانة الكومنولث، قانون حرية الوصول إلى المعلومات، أيار/مايو ٢٠٠٣. الموقع الإلكتروني: <http://www.thecommonwealth.org/law/docs/Freedom%20of%20Information%20-%20revised%20on%207%20May%2003.doc>
٨. توجيه رقم 2003/35/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وهو ينص على مشاركة العموم في وضع بعض الخطط والبرامج المرتبطة بالبيئة؛ وتوجيه رقم 90/313/EEC، الصادر بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠، حول حرية الوصول إلى المعلومات البيئية.
٩. اتحاد الهند ضد الجمعية المعنية بالاصلاحات الديمقراطية. طلب استئناف دعوى مدنية رقم ٧١٧٨، مقدّم في العام ٢٠٠١. الموقع الإلكتروني: <http://www.privacyinternational.org/countries/india/india-v-adr-foia-502.pdf>
١٠. أنظر David Banisar, Freedom of Information Acts around the World, September 2003. مسح متوافر على الموقع الإلكتروني: <http://www.freedominfo.org/survey/>
١١. رومين إسلام، ورقة عمل بعنوان "Do more transparent governments govern better?" (البنك الدولي ٢٠٠٣). الموقع الإلكتروني: http://econ.worldbank.org/files/27369_wps3077.pdf
١٢. لجنة القانون، مراجعة لقانون العام ١٩٨٢ المتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات الرسمية، التقرير ٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
١٣. أنظر تقرير العام ٢٠٠٣ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم. الموقع الإلكتروني: <http://www.globalcorruptionreport.org>
١٤. أنظر Harsh Mander & Abba Singhal Joshi, The Movement for Right to Information in India: People's Power for the Control of Corruption (CHRI, 1999)
١٥. أنظر Mary Graham, Regulation by Shaming, The Atlantic Monthly, April 2000. الموقع الإلكتروني: <http://www.theatlantic.com/issues/2000/04/graham.htm> Mark A. Cohen and V. Santhakumar, Information أيضاً وانظر <http://www.vanderbilt.edu/vcems/papers/informationdisclosure.pdf> Disclosure as Environmental Regulation: A Theoretical Analysis. الموقع الإلكتروني:

١٦. أنظر Gary Bass and Sean Moulton, The Public's Right to Know: A Case Study from the United States, in Calland and أنظر
Tilley, The Right to Know, the Right to Live (ODAC, South Africa, 2002); OECD PRTR pages:
<http://www.oecd.org/env/prtr>
١٧. أنظر صفحة صحيفة "الغارديان"، الخاصة بحرية المعلومات. الموقع الإلكتروني:
<http://www.guardian.co.uk/freedom/0,2759,178243,00.html>
١٨. أنظر الاتحاد الأوروبي، سياسة المعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص. الموقع الإلكتروني:
http://www.cordis.lu/econtent/psi/psi_policy.htm
١٩. أنظر Gerry Kearney and Aine Stapleton, Developing Freedom of Information Legislation in Ireland in A. McDonald
and G. Terrill (ed) *Open Government: Freedom of Information and Privacy*. (Macmillan Press Ltd 1998).
٢٠. أنظر شبكة المدافعين عن حرية المعلومات. الموقع الإلكتروني: <http://foiadvocates.net/>؛ ومركز كارتر. الموقع الإلكتروني:
<http://cartercenter.org/>؛ ومنظمة Article XIX. الموقع الإلكتروني: <http://www.article19.org/>؛ ومبادرة العدالة في المجتمع
المنفتح. الموقع الإلكتروني: <http://justiceinitiative.org/activities/foifoe>
٢١. أنظر Publish What You Pay Coalition. الموقع الإلكتروني: <http://www.publishwhatyoupay.org/index.html>
٢٢. أنظر International Right to Know Campaign. الموقع الإلكتروني: <http://www.irtk.org/>
٢٣. أنظر IFTI Watch. الموقع الإلكتروني: <http://www.freedominfo.org/ifti.htm>
٢٤. قانون تيسير الوصول إلى المعلومات، في الفقرة ٤٦ منه "الكشف الإلزامي عن المعلومات من أجل المصلحة العامة".
٢٥. الدليل المدع لاصناعي القرارات المتعلقة بحرية المعلومات، وحدة السياسة المركزية المعنية بحرية المعلومات. الموقع الإلكتروني:
<http://www.foi.gov.ie/foi.nsf/DecisionGuide?OpenFrameSet>
٢٦. تشمل هذه المجموعة البلدان التالية: بلجيكا، وكندا، وإستونيا، وفرنسا، وهنغاريا، وإيرلندا، ولاتفيا، والمكسيك، والبرتغال، وسلوفينيا،
وتايلندا، والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى كندا، والمكسيك، وألمانيا على المستوى الإقليمي.
٢٧. RFE/RL NEWSLINE Vol. 7, N°. 115, Part II, 19 June 2003.
٢٨. أنظر الجمعية الوطنية لمقاطعة "ويلز". الموقع الإلكتروني: <http://www.wales.gov.uk/keypub/index/htm>
٢٩. أنظر الكتيب حول الشفافية المالية، الصادر عن صندوق النقد الدولي. الموقع الإلكتروني:
<http://www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm>
٣٠. زر الموقع الإلكتروني: <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st06/st06353en03.pdf>
٣١. ملخص عن التقارير السنوية للمدافعين عن حرية المعلومات، الصادر عن وزارة العدل الأميركية للعام المالي ٢٠٠٢. الموقع الإلكتروني:
<http://www.usdoj.gov/oip/foiapist/2003foiapist31.htm>
٣٢. أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.nyc.gov/html/doh/html/rii/index.html>
- تتوافر قائمة جزئية بمدن أخرى على: Restaurant News.com. الموقع الإلكتروني:
<http://www.restaurantnews.com/inspections.html>
٣٣. <http://www.cpsc.gov/cpscpub/prerel/category/toy.html>.
ولأغراض أي بحث متقدم، أنظر أيضاً Consumer Federation of America's Safe Child. الموقع الإلكتروني:
<http://www.safechild.net/toyrecalldatabase/index.cfm>
٣٤. أنظر Rhode Island Doc Finder. الموقع الإلكتروني: <http://www.docboard.org/ri/df/search.htm>

٣٥. أنظر US Department of Health and Human Services, Research-based Web Design and Usability Guidelines. الموقع الإلكتروني: <http://usability.gov/pdfs/guidelines.html>
٣٦. <http://www.informacionpublica.gob.mx/>
٣٧. Code of Silence Awards. الموقع الإلكتروني: <http://www.caj.ca/awards/>
٣٨. Access to Information Programme, The Year of Rational Ignorance: Results from a Sociological Survey, 2002. الموقع الإلكتروني: <http://www.aip-bg.org/pdf/ignorance2.pdf>
٣٩. الحق في المعرفة: الوصول إلى المعلومات في منطقة جنوب شرق آسيا (PCIJ, 2002)
٤٠. متوافر على الموقع الإلكتروني: FOI Implementation Group, Draft training strategy, SFOI(2002)1. <https://www.scotland.gov.uk/about/FCSD/MCG-NW/00018022/GroupPapers.aspx>
٤١. أنظر مثلاً Queensland Freedom of Information Act 1992, § 108; US Department of Justice, Guidelines for Agency Preparation and Submission of Annual FOIA Reports, Spring 1997. الموقع الإلكتروني: http://www.usdoj.gov/oip/foia_updates/Vol_XVIII_3/page2.htm
- وانظر أيضاً. Supplemental Guidance on Annual FOIA Reports, 2001. الموقع الإلكتروني: <http://www.usdoj.gov/oip/foiapost/2001foiapost13.htm>
٤٢. UK Department of Constitutional Affairs, Information Rights Division, Implementation of Freedom of Information Act High Level Project Initiation Document, September 2003.
٤٣. أنظر Access to Information Review Task Force. الموقع الإلكتروني: <http://www.atirtf-geai.gc.ca/>
٤٤. الصفحة الرئيسية من الموقع الإلكتروني: <http://www.oppnasverige.nu/html/>



**National Democratic Institute
for International Affairs**

2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306

tel: (202) 728-5500

fax: (202) 728-5520

contactndi@ndi.org

www.ndi.org